

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٩

الأربعاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (جزر سليمان). وحولها، والجهود التي بذلتها بلغراد بهدف التوصل إلى حل عادل للمشاكل التي تواجه البلد وجواره.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥. وأود قبل كل شيء أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين على إدارته وتنظيمه المتميزين لهذه المناقشة، والقيادة التي أظهرها في منصبه الرفيع المستوى. إنني أتمنى له كل النجاح في أداء واجباته. وأؤكد له أنه سيحظى بدعم جمهورية صربيا في تنفيذ ولايته. ويمكنه أن يعوّل على مساعدتنا في جعل أفكاره تؤتي ثمارها.

خطاب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا
الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية صربيا. اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا إلى قاعة الجمعية العامة.

وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ معالي السيد فوك يرميتش، الرئيس السابق للجمعية العامة، على شجاعته وعمله المتميز في ترؤس الجمعية للسنة الماضية، وعلى الفهم الذي أظهره للمشاكل التي ووجهت في جميع أرجاء العالم. لقد مثل صربيا بكرامة إلى جانب كونه محترفا محايدا ذا مكانة رفيعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية. الرئيس نيكوليتش (تكلم بالصربية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة بالنيابة عن جمهورية صربيا، وأن أبلغكم المواقف التي اتخذها بلدي بشأن بعض المسائل العالمية الهامة، والتطورات في صربيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1348561 (A)



البلدان، نظراً للاختلاف الكبير في قدراتها، ومستوى تنميتها، وأولوياتها وسياساتها.

ومن نافلة القول إنه ينبغي إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة، والموارد المتجددة وتغيير المناخ في تحديد أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للأهداف الإنمائية الرئيسية أن تتعامل مع التنمية الاقتصادية المستدامة، التي بدونها سيكون من المستحيل تحقيق التنمية الاجتماعية، والحد من الجوع والفقر والبطالة وعدم المساواة، ومنع المزيد من تفاوتات مستوى الأجر أو حماية البيئة.

أتوقع بأن الاهتمام سينصب أيضاً على تنفيذ آلية عالمية تتمتع امتداد الصدمات الاقتصادية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية وزعزعة استقرار الأسواق المالية الدولية. وكجزء من هذه العملية ينبغي تقييم أصوات من لديه ومن ليس لديه تقييماً متساوياً. وينبغي للبلدان النامية أن تبرز المشاكل، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تعمل بوصفها شريكاً في حلها.

إن جمهورية صربيا بوصفها عضواً جديداً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، ستشارك في جميع أنشطة المجلس المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وتعد العدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا يمكن أن تقوم أية تنمية، اقتصادية أم اجتماعية، مستدامة أم غير مستدامة، في مناطق مزقتها الحرب.

وحتى الآن، وفي مستهل القرن الحادي والعشرين، من سوء الطالع أن العديد من مناطق الحرب موجودة في جميع أرجاء العالم. وقد شارك بلدي لعقود في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة. إن مساهمات صربيا في جهود السلام في العديد من القارات ما برحت ماثلة جداً في الذاكرة. سوف نواصل تطبيق الدروس المستفادة لإيجاد حلول لمشاكل معينة في الميدان وتحسين قدرات الاستجابة لدى حفظة

لميثاق الأمم المتحدة وللمقاصد والمبادئ الواردة فيه. وسنبذل قصارى جهدنا للمساهمة في تنفيذها.

ونحن مصممون أيضاً على المشاركة في المبادرات الجديدة المتخذة ضمن إطار الأمم المتحدة. وإنني أرحب بالموضوع الذي أحسن اختياره لدورة هذا العام. والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ والتحضيرات المزمع إجراؤها لتحديد إطار إنمائي عالمي مستقبلي مسألتان هامتان، والجمعية العامة هي المنتدى المناسب لإجراء هذه المناقشات والتوصل إلى اتفاق عليها، وهو الأهم. وإنني لعلّي ثقة بأن الدورة الحالية للجمعية العامة ستنتج في النظر في بنود جدول الأعمال التي سلط الرئيس الضوء عليها، وهي مساهمة النساء والشباب والمجتمع المدني في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي حقوق الإنسان وسيادة القانون الواردة في تلك الخطة.

إن الموعد النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، الذي تؤيده جمهورية صربيا تأييداً كاملاً، يقترب بسرعة، والأمم المتحدة وعالم اليوم عند مفترق الطرق. والعملية التي بُدئ بها طموحة ومعقدة. وحتى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، يجعل لزاماً علينا اتخاذ إجراءات.

وإنني آمل أن تكون أعمال الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ناجحة. وجمهورية صربيا تقدّر الفرصة الممنوحة لها، بصفتها عضواً في الفريق، لكي تسهم في صياغة العملية الهادفة إلى إرساء أهداف التنمية المستدامة. ونحن بدورنا سنبدل قصارى جهدنا للمساهمة في تحديد تلك الأهداف بعبارات واضحة. ونعقد أنه ينبغي لأهداف التنمية المستدامة أن تكون عالمية الطابع، ولكنها في الوقت نفسه تمتلك القدرة التي تجعلها قابلة للتنفيذ في جميع

وبصرف النظر عن الحروب، هناك خطر عالمي يلوح في الأفق يهدد بشكل كبير القيم الجوهرية للأمم المتحدة. ذلك الخطر هو الإرهاب، الذي يشكل تهديداً للحقوق الأساسية للإنسان، ويضع العقبات أمام الأعمال التجارية، مما يؤدي إلى تقويض التنمية أيضاً.

إن جمهورية صربيا بوصفها دولة طرفاً في اتفاقيات مكافحة الإرهاب الدولية، تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة الدولية الرامية إلى كبح الإرهاب. ونعمل على تكييف تشريعاتنا المحلية لاستتصال شأفة تلك الآفة. ونؤيد تأييداً قاطعاً استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وجميع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن صربيا، بوصفها ضحية للهجمات الإرهابية التي أودت بحياة الأطفال، أكثر قطاعاتها السكانية براءة، تدرك جيداً ضرورة التعاون الإقليمي والتعاون الأوسع لمكافحة الإرهاب. وبما أن الإرهاب لا يعرف حدوداً، فلا بد للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للتعاون من دون مهادنة، أو مساس، أو قيود ومن دون أي استثناءات أو حالات خاصة تمكن من ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد الناس تحت أي ذريعة تسمى بـ "القتال من أجل الحرية".

وفي هذا السياق، من الأهمية القصوى إحراز تقدم بشأن اعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وتدين صربيا بشدة الإرهاب بأي شكل من الأشكال، بغض النظر عن مرتكبيه، وبغض النظر عن مكان ارتكاب تلك الأفعال ومهما كان القصد منها.

ومن الجهة الأخرى، ما من أحد لديه الحق، بما في ذلك صربيا، في أن يقصر نفسه على بيانات يدلي بها لإدانة تلك الأعمال. بل أن ضحايا الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم، بل الذين أصيبوا بجراح في تلك الهجمات أو أسر الضحايا هم الذين لهم الحق في المطالبة بمساءلة الأشخاص الذين ارتكبوا

السلام التابعين لنا، لمواجهة التحديات التي سوف تعترضهم لدى اضطلاعهم بولايتهم وبغية تحقيق أقصى قدرٍ من الأداء.

إن موظفي الخدمة وأفراد الشرطة من أبناء صربيا يشاركون في عمليات متعددة الجنسيات في أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقبرص، وكوت ديفوار، ولبنان، والكونغو، وليبيريا، وهاييتي، وعلى سواحل الشرق الأوسط والصومال، وقرية في مالي. إنهم يخدمون بوصفهم ممثلين مناسبين لبلدهم من خلال الأعمال التي يقومون بها لصالح السلام.

ونحن مستعدون في الفترة المقبلة لزيادة حجم مساهمتنا ومعداتنا في الوحدات الوطنية التابعة لنا واستغلال الترتيبات الاحتياطية التي تتيحها الأمم المتحدة. وتمشياً مع سياساتنا المرتكزة على قرارات مجلس الأمن سوف نشجع أيضاً على مشاركة النساء المجندات لدينا في بعثات السلام.

إن مشاركة صربيا في بعثات الأمم المتحدة وغيرها من العمليات المتعددة الجنسيات تمثل مساهمتنا الثابتة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن الجدير بالذكر، أنه لا يوجد لدى جمهورية صربيا أي دوافع خفية وراء إرسال قواتها إلى بلدان أخرى، اللهم لتقدم المساعدة. لذلك، نود أن نرى أفراد القوات المسلحة الصربية وموظفي وزارة الداخلية موضع ترحيب ومقبولين لدى حكومات البلدان الصديقة المشورين فيها، وأن يكونوا مقبولين لدى السكان المحليين، وأن ينظر إليهم بوصفهم شركاء داعمين لا قوات أجنبية وقوات محتلة.

إن صربيا عند إعارتها لموظفيها في عمليات متعددة الجنسيات ليست لديها أي مصلحة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية من وراء ذلك سوى مساعدة صديق محتاج والاثبات للوحدات الأخرى المساهمة في العملية بأنه يمكن التعويل على قواتنا لمساعدتها.

نافانيتهم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى بلغراد.

نحن على استعداد لاقتسام خبرتنا وتجربتنا في مجال حقوق الإنسان مع أصدقائنا في العالم. وتعتبر جمهورية صربيا هذا التعاون تبادلاً ودياً وليس تدخلاً في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو بوصفه وعظماً غير مسؤول ووصاية من جانب واحدة مقترنة بشروط أو ابتزاز.

إن جمهورية الصرب طرفاً تقريباً في جميع الصكوك والمبادرات الدولية المبرمة في مجال نزع السلاح، وعدم الانتشار والحد من الأسلحة. إنها تمثل امتثالاً كاملاً للالتزامات التي تعهدت بها. فالتزام صربيا بمعاهدة تجارة الأسلحة التي وقعناها مؤخراً تقوم على إيمان مفاده أن وضع معايير دولية ملزمة قانوناً في ذلك المجال يعتبر مساهمة كبيرة في القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة والمساهمة في تعزيز السلم والأمن والاستقرار، وبعبارة أخرى، يعتبر تخفيفاً من وطأة المعاناة الإنسانية.

إن بلدي وفقاً لالتزاماته المتفق عليها، عمل على عد وجرّد جميع الأسلحة التي بحوزته، وأتاح المعلومات. وقد مكن من التفتيش على ترسانتها. ويعرف شركاؤنا مكان كل قطعة سلاح صربية. وما من شيء طي الكتمان. وقد فعلنا ذلك ليس فقط لأننا ملزمون بالقيام بذلك ولكن للدلالة على أن صربيا ملتزمة التزاماً حقيقياً بالسلم والتعاون مع جيرانها.

كذلك يمكن المساهمة في إحلال السلم من خلال نزع السلاح. ولم يسبق لصربيا طيلة تاريخها أن خاضت حرباً عدوانية، والغاية من الأسلحة التي بحوزتها حالياً هي فقط للدفاع عن النفس.

وعلاوة على ذلك، فإن صربيا لم تشكل أبداً تهديداً لأي بلد. ولم يسبق لها قط أن حازت أي من أسلحة الدمار

تلك الأفعال أمام العدالة، ولا بد من إنهاء أي تجنيد للإرهابيين أو تمويل منظماتهم.

إن جمهورية صربيا تولي أهمية كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتسعى جاهدة للامتثال امتثالاً كاملاً للمعايير المعترف بها دولياً في هذا المجال. وقد اتخذت صربيا خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان لدى مجموعات الأقليات، لا سيما الأقليات الوطنية والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن قانون صربيا بشأن حماية الحقوق والحريات بالنسبة للأقليات الوطنية يتجاوز الاتفاقيات الدولية في جوانب عديدة. ومن الجدير بالذكر أن دستور جمهورية صربيا يجرّم بصورة لا لبس فيها ذوبان الأقليات الوطنية واتخاذ التدابير الرامية إلى التغيير المصطنع للهيكل العرقي للسكان في المناطق التي تقطنها أقليات وطنية بأعداد كبيرة وبصورة تقليدية.

إن جمهورية صربيا بلد متعدد الأعراق، ومتعدد الديانات والثقافات. إذ أن العشرات من المجموعات العرقية والطوائف الدينية المتعددة تعيش فيه في سلام، وتحتفظ بتقليدها في العيش جنباً إلى جنب، وهذا التقليد يركز على التسامح واحترام الآخرين، وهو تقليد طويل وحقيقي ومتجذر.

استناداً إلى تجربتنا الخاصة، لقد احتضنا بإخلاص مبادرة تحالف الحضارات. وقد عززنا بفعالية الحوار بين الثقافات وبين الأديان في جميع المجالات وعلى جميع الصُّعد، كون ذلك أفضل وسيلة للتغلب على الانقسامات التي تحدثها التنوعات الثقافية واللغوية والدينية أو أي تنوعات أخرى.

وبشكل عام، حققت صربيا في الفترة قيد الاستعراض تقدماً كبيراً في مجال حماية حقوق الإنسان، كما ذكر في تقديم الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي تم في جنيف، في كانون الثاني/يناير، وخلال الزيارة التي قامت بها السيدة

مفادها أن زمن الصراعات وعدم الثقة والتزاعات أصبح الآن وراءنا. فبلدنا يتطلع إلى المستقبل وإلى أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. وتقرر بدء مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ونحن على ثقة بان صربيا ستبدأها في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ونأمل أن تتمكن صربيا من إبلاغ الدورة المقبلة للجمعية العامة بنتائج تلك المحادثات، التي نعتقد انها لن تدوم طويلاً أو تستمر إلى ما لا نهاية، فضلاً عن إبلاغ الجمعية باستمرار التقدم المحرز صوب أن تصبح صربيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، أحييت صربيا التحالفات القديمة وأقامت تحالفات جديدة في جميع أرجاء العالم، وأنشأت شراكات استراتيجية مع بلدان في الشرق والشمال والجنوب.

وما برحت صربيا فعالة في جميع المبادرات الإقليمية والمنظمات، وتولت مؤخرًا رئاسة بعضها مما أحدث تأثيراً ملحوظاً على الأعضاء الآخرين. ونتيجة لذلك، كلفت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا صربيا برئاسة المنظمة لعام ٢٠١٥. وتقدم رئاسة سويسرا للمنظمة في عام ٢٠١٤ التي تعقبها رئاسة صربيا في عام ٢٠١٥ نموذجاً طيباً لكيفية التعاون في إطار المنظمات الدولية. وسيتيح ذلك فرصة لصربيا لكي تقدم اسهاماً بناءً في تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما نظراً لأن عام ٢٠١٥ سيصادف الذكرى السنوية الأربعين لوثيقة هلسنكي الختامية، وهي أحد أهم صكوك المنظمة. ونحن على ثقة بان أشطتنا بشأن المبادرات الإقليمية ورئاستنا المقبلة للمنظمة ستجعل صربيا مرشحاً مثالياً لتولي مسؤولية أكبر في إطار منظومة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بان تكلف بالمزيد من المسؤوليات والمهام، حينما يأتي الأوان.

وما فتى إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام ٢٠٠٨ يثير المشاكل ويؤدي إلى تقويض نظام أرسسته الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة. ولم تعترف الأمم المتحدة على

الشامل، ولا تعترم تضمين أي من أسلحة الدمار الشامل في ترسانتها الواضحة والقابلة للعد والتحقق.

ندرك أن التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة لا يتوقف علينا فقط. وفي ذلك السياق فإن النجاح يتصل بالتطورات التي تم القيام بها على الساحة السياسية والاستراتيجية الأوسع نطاقاً.

خلال فترة عام ونييف منذ تسلمي مهام مناصي قمت تقريباً بزيارة جميع البلدان التي لديها حدود مشتركة مع صربيا. وقد تكلمت مع جميع قادة البلدان المجاورة، بما في ذلك في الاجتماعات الدولية. وبتلك الطريقة أردت أن أنقل رسالة مفادها أن صربيا تود التعاون الإقليمي والعمل بصورة مشتركة مع جيرانها للتصدي للمشاكل ذات الاهتمام المشترك.

بالنيابة عن صربيا، قدمت إيماءات رمزية لكي أبين بفعالية أننا نود التصالح مع الشعوب التي تعيش معنا جنباً إلى جنب. وإني واثق بأن تلك الإيماءات ستسهم بدرجة كبيرة في المصالحة وستساعد في إصلاح أخطاء الماضي.

الآن نتطلع إلى المستقبل. ونرغب في إقامة علاقات طيبة مع جميع البلدان المجاورة ببناء شبكة للطرق وخطوط السكك الحديدية والجسور؛ وفي محاولة ترك بصماتنا في الأسواق الدولية؛ وفي تعزيز نظمنا للطاقة؛ وفي حماية البيئة؛ وفي التعاون في تقديم الإغاثة في حالات الكوارث؛ وفي تطوير مشاريع عبر الحدود؛ وفي إقامة صلات تجارية؛ وفي توسيع تعاوننا الثقافي والعلمي والتعليمي والتكنولوجي والرياضي. وهدفنا المشترك هو تحسين مستويات المعيشة لجميع من يعيشون في بلدان المنطقة.

ومقارنة بجيراننا، لا يمكننا أن ننافس إلا فيما يتعلق بالسعي لتحقيق المزيد من حماية حقوق الإنسان، بينما في جميع الجوانب الأخرى سنتعاون ونساعد في تشجيع بعضنا بعضاً على تحسين الاداء. والرسالة التي توجهها صربيا إلى شركائها

الدولية، حيث الجهة الوحيدة التي لها صلاحية التمتع بالعضوية هي الدول ذات السيادة.

لقد ظلت الأمم المتحدة موجودة في كوسوفو وميتوهيا لأكثر من ١٤ عاما. ونحن نؤمن بالأمم المتحدة، التي أوكلت إليها إدارة هذا الجزء من صربيا في عام ١٩٩٩. ولذلك نطلب أن تظل بدون تغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وألا يقلص موظفوها وان يعاد تركيز أنشطتها. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه. وينبغي أن تنسق أعمالها مع جميع القوات الدولية الموجودة في كوسوفو وميتوهيا في إطار الحياد، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وحدد ذلك القرار مهام الأمم المتحدة وأكد مجددا على أن كوسوفو وميتوهيا مقاطعة تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية صربيا.

كما ندعم أعمال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. ونطلب من الاتحاد الأوروبي احترام مبادئه بالذات فيما يتعلق بمقاطعة كوسوفو وميتوهيا. وبمواصلة اتخاذ نهج حيادي، نتوقع من بعثة الاتحاد الأوروبي أن تستمر في المساعدة في تطوير المؤسسات الديمقراطية داخل المقاطعة وفي رصد حقوق الإنسان لل صرب وغيرهم من غير الألبان، نظرا لأن حقوقهم الإنسانية الأساسية وحدها تتعرض للخطر.

وبالنسبة لصربيا، توجد أيضا مهمة معلقة معروضة على الأمم المتحدة وتؤرق ضمير الدول الأعضاء، وهي مهمة يجب ألا تظل بدون معالجة حتى لا يتعين علينا نحن أو الرؤساء في المستقبل البحث عن العدالة بتكرار أن هناك جريمة ما زالت بدون حل. ونود أن نشير إلى ما أوضحه المقرر الخاص ديك مارتني، وهو سويسري عضو في مجلس الشيوخ، وأكدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من أن بعض القادة الألبان في كوسوفو وميتوهيا نظموا عملية اختطاف وقتل الصرب الذين تحصد أعضاؤهم وتباع بصورة غير قانونية. ونحن لسنا في

الإطلاق بأي محاولة انفصال غير قانوني تقوم بها مؤسسات كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي، ولكن عددا من البلدان، بصرف النظر عن قواعد القانون الدولي، اعترفت بكوسوفو باعتبارها دولة مستقلة. وللأسف، أعلنت بعض البلدان الأخرى، بما فيها حلفاء صربيا التقليديون، تحت الضغط المستمر ومن خلال الابتزاز من جانب الدول القوية، الاعتراف بكوسوفو دولة مستقلة. وردت صربيا على تلك الأعمال بطريقة محسوبة ودبلوماسية وسياسية، ومع الامتناع عن أي استخدام للقوة، بغية حماية سيادتها وسلامة أراضيها. وفي مواجهة أي حالة تتعرض فيها المصالح الوطنية البالغة الأهمية للخطر، نادرا ما يبدي أي بلد تلك الدرجة من الاتزان.

ونحن على اقتناع بان تلك المشاكل، بما فيها مركز كوسوفو وميتوهيا، ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية. ولذلك السبب، نبدي اهتماما بدعوات الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ إلى بدء مفاوضات مع ممثلي السلطات في بريشتينا. وعقب الجهود التي بذلتها السيدة كاثرين أشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة والأمنية، وضعنا ترتيبات مع ألبان كوسوفو وميتوهيا. وبذلك أظهرت صربيا أن نيتها كانت حماية الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا بقدر الإمكان، وكفالة أن يتمكن جميع سكانها في مقاطعة كوسوفو الصربية الجنوبية أيضا من أن يعيشوا حياة طبيعية على أساس يومي. ونود أن نؤكد على أن بلغراد وبريشتينا لم تتوصلا سوى إلى اتفاق بشأن أمور محددة، مثل الانتخابات المحلية وإنشاء مجتمع مؤلف من مدن صربية في كوسوفو وميتوهيا، وان جمهورية صربيا لم تعترف باستقلال كوسوفو بأي شكل من الأشكال.

والاتفاق الأول الذي وعدنا بان نحترمه احتراما كاملا، لا يعني بأي حال من الأحوال أن جمهورية صربيا تعترم الموافقة على انضمام كوسوفو إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات

فعالية وبالدرجة الأولى باعتبارها طريقة لمساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع. وذلك لا يعني اننا نطعن في الأحكام الصادرة أو اننا نعمل على تقويض الجرائم التي ارتكبتها هؤلاء الأشخاص، ولكننا نريد مجرد أن نساعد المعنيين على العودة إلى الحياة الطبيعية، حالما يخرجون من السجن، باعتبارهم جزءا من الطائفة الصربية.

وتحترم صربيا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعرض عليهم جميعا صداقتها. ونتوقع أن يقابل ذلك بالقدر نفسه من الاحترام والصداقة. وصربيا اليوم والغد جديرة بان يوثق بها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدريس ديبى اتنو، رئيس جمهورية تشاد

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تشاد.

اصطحب السيد إدريس ديبى اتنو، رئيس جمهورية تشاد، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدريس ديبى اتنو، رئيس جمهورية تشاد، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ديبى اتنو (تكلم بالفرنسية): أود، بداية، أن أهنيئ الرئيس الجديد للجمعية العامة، السيد جون آش، وسلفه، السيد فوك يريميتش، والأمين العام بان كي - مون على ما قاموا به من عمل منذ الدورة السابقة.

موقف يمكننا من بدء إجراءات قانونية بشأن تلك الجرائم، التي ارتكبت حوالي مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي جرائم حتى الآن لم تقع في أي مكان آخر في العالم. وما زلنا نؤمن بان من الضروري أن تشارك الأمم المتحدة في التحقيق في تلك الجرائم، استنادا إلى تقرير يقدمه مجلس أوروبا. وتناشد صربيا دعم الأصدقاء في جهودها لإلقاء الضوء على الحقيقة وراء تلك الجرائم وغيرها بغية التمكن من تقديم الجناة إلى العدالة.

وفي نيسان/أبريل، تكلمنا أمام الجمعية في المناقشة المواضيعية بشأن دور نظام العدالة الجنائية الدولية في تحقيق المصالحة وبشأن أعمال المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991. وقلنا حينذاك إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أساءت استعمال الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن؛ وإنها لم تساعد عملية المصالحة في إقليم يوغوسلافيا السابقة؛ وإنها عرضت للخطر الفكرة وراء نظام العدالة الجنائية الدولية؛ وإنها عملت تحت الضغط السياسي؛ وإنها ليست مستقلة؛ وإنها تصرفت بصورة مختلفة في ظروف مماثلة؛ وإنها برأت بعض مجرمي الحرب، وفي بعض الحالات أخفقت في توجيه اتهامات بحقهم؛ وإنها أهانت الصرب ضحايا حروب انفصال يوغوسلافيا السابقة؛ وإنها حاولت رسم صورة تحريفية للتاريخ. ولا نزال نتمسك بوجهات النظر نفسها.

وبقبولنا لموثوقية المحكمة، لم نحصل على الحق في انتقاد أعمالها فحسب بل أيضا في اقتراح الحلول. وبالرغم من ذلك، ومع أن النية الوحيدة لصربيا ليس انتقاد هذه المؤسسة، فإنها اقترحت اتخاذ تدابير معينة ربما تساعد، إلى حد ما، في تصويب أخطاء المحكمة. ونطلب من الأمم المتحدة والمحكمة إيجاد حل قانوني يكفل ارسال المدانين الصرب لقضاء أحكام السجن الصادرة بحقهم في صربيا، من أجل تحقيق العدالة بصورة أكثر

يجب أن تستمر حتى الرmq الأخير، وذلك للحد من انتشاره الأسلحة والقضاء عليه نهائيا.

وتشاد، من جانبها، قد حددت خيارها الاستراتيجي. وقررت تقديم إسهامها المتواضع في إحلال السلام والأمن والاستقرار حيثما كان ذلك ضروريا. وهذا الموقف الأساسي هو الدافع الرئيسي لترشحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يتوقع بلدي دعما وديا ونشطا وحماسيا من الجمعية لتشجيع شعب تشاد الباسل على مواصلة بذل قصارى جهده في دعم قضية السلام والأمن الدوليين، وهما أمران لا غنى عنهما لبناء عالم قائم على الاستقرار والتنمية والديمقراطية.

وتشاد، منذ استعادة استقرارها، لا تزال تضع في اعتبارها جميع حالات الأزمات في أفريقيا وفي العالم. وتعتزم أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة في جميع المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى إحلال السلام والأمن، أينما كانت هناك حاجة إلى ذلك.

وقدم بلدي دلالة واضحة على عزمه الذي لا يتزعزع من خلال الجهود التي بذلها مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد - في الجزء الشرقي من تشاد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ - حيث وفر الحماية للاجئين السودانيين القادمين من دارفور وللتشاديين المشردين داخليا وكفل أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة المرتبطين بهم.

وأرسلت تشاد، الوفية لفلسفتها، أكبر وحدة مسلحة إلى مالي، والتي تتألف من أكثر من ٢٠٠٠ رجل، و ٩٠٠ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيضم حوالي ١٨٠٠ جندي تشادي إلى قوة الأمم المتحدة الجديدة في مالي. وينتشر جنود حفظ سلام تشاديين حاليا في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهابتي في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن موضوع هذه الدورة، "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل"، يندرج إلى حد كبير في صميم اهتماماتنا. وموعد عام ٢٠١٥ النهائي الذي حددناه لأنفسنا قد بات قريبا. والانطباع العام هو أن عددا من البلدان لا تزال مقصرة على صعيد تمويل الأهداف الإنمائية للألفية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون. ومما يؤسفنا أن نلاحظ أن جميع الالتزامات التي قُطعت لتعزيز الاقتصادات وجهود التنمية لم تحقق النتائج المتوقعة، رغم التعبئة الدولية الكبيرة.

وهناك احتمال قوي بأن موعد عام ٢٠١٥ النهائي لن يرقى بالمرّة إلى مستوى توقعات كثير من البلدان، ولا سيما في أفريقيا، حيث يستمر الفقر على الرغم من وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر. ولذلك، فإن القارة الأفريقية تعتزم - بالاستفادة من الدروس المستخلصة من أوجه القصور في وضع وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - إعداد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون قادرة على تلبية توقعاتنا وتحمي بالمجتمع الدولي أن يدعمها.

وعلاوة على التحديات الإنمائية، هناك تحديات أمنية أخرى. فثمة بقع ساخنة جديدة تظهر وحروب جديدة تندلع في جميع أنحاء القارة. وإلى جانب ذلك، فقد سببت ظاهرة الإرهاب خسائر فادحة، كما كان الحال في مالي في وقت سابق، وفي كينيا الآن.

والإرهاب آفة لا تعرف الحدود. فهو يتغذى على دم الفقراء وينشر أدوات توظيفه المتمثلة في الجهل والفقر والتعصب. ولا يمكن أن يأتي خير أبدا من وراء أعمال العنف التي تُنفذ ضد سكان مسالمين مع استخدام اعتبارات أو عقائد دينية مفترضة كذريعة. وهذا العنف يتنافى تماما مع مبادئ القانون الدولي، من منظور حقوق الإنسان والحق في حرية الدين والرأي. ونحن نؤمن بإيماننا عميقا بأن مكافحة الإرهاب

ومع ذلك، أعتقد أنه سيكون من المناسب من حيث التوقيت، توجيه انتباه الجمعية إلى الحالة الإنسانية في دارفور نتيجة لبؤر التوتر الجديدة التي تظهر والتي تؤدي إلى تدفق مستمر للاجئين والمشردين داخليا الآخرين نحو شرق تشاد. ويوجد حاليا، أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ و ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي، بالمقارنة مع ٢٩٠ ٠٠٠ و ١٨٠ ٠٠٠ خلال السنوات الماضية. وظلت كل الجهود المبذولة منذ اندلاع تلك الأزمة لتعزيز عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية بدون جدوى حتى الآن. ومن واجبنا الدعوة من على هذه المنصة إلى مواصلة المجتمع الدولي تقديم المساعدات النشطة لجميع أولئك الناس مع استمرار التوترات السياسية والعرقية في إبعادهم عن طريق العودة.

إن تشاد تدين عدم الاستقرار الذي يحدث في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث الحكومة وأفراد التمرد على التوصل إلى حل تفاوضي للتراع القائم بينهما للسماح لذلك البلد الأفريقي العظيم بالتركيز على تنميته.

ويتمثل إيماننا العميق في أن الحل لجميع الأزمات التي ذكرتها للتو لا يمكن أن يكون عسكريا. إن الحل النهائي الدائم للمشاكل التي تعيق التنمية في أفريقيا، يتطلب تصديا مستمرا للفقر والتهميش وبطالة الشباب. كما يتطلب أيضا إقامة حوار بناء بين مختلف قطاعات البلد من جهة، وإرساء حوار دائم بين مختلف الثقافات والأديان، من جهة أخرى.

فيما يتعلق بمعالجة الحالة خارج أفريقيا، لا بد لي أولا أن أشير إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر والذي لم يجد له المجتمع الدولي الحلول المناسبة بعد. ونتيجة لذلك، فإننا نحث ونشجع الجهود التي تبذلها المنظمة وحكومة الولايات المتحدة لإبرام اتفاق سلام يسمح بالتعايش السلمي بين دولتين تتمتعان بالسيادة.

ونفتنم هذه الفرصة الجليلة لنشيد رسميا بالانتهاء بنجاح من عملية الانتقال في مالي بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية ووفقا للقواعد، حظيت بإشادة إجماعية من قبل المجتمع الدولي بأسره. ونتمنى أن يستعيد هذا البلد الشقيق السلام والوحدة والاستقرار ليتسنى لأبنائه وبناته تركيز طاقاتهم وذكائهم على تحقيق التقدم والرفاه للسكان.

غير أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال مثيرة للقلق. فانعدام الأمن والصعوبات السياسية والاقتصادية والمالية التي لا تزال تواجه الحكومة الانتقالية تمثل تحديات رئيسية تمه الجميع. وتبذل بلدان المنطقة، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، قصارى جهدها لتعبئة الموارد العسكرية والمالية والبشرية لدعم السلام والأمن في ذلك البلد.

وأود أن أرحب بإنشاء بعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والتي تشكل القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا مكونها الأساسي. وسيزيد قوامها من ٢ ٠٠٠ إلى ٣ ٦٠٠ فرد بفضل مشاركة دول وسط أفريقيا والبلدان الصديقة الأخرى التي أبدت اهتماما بالمشاركة في تحقيق هذا الهدف النبيل.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود، يجب أن ندرك أن الاحتياجات على أرض الواقع، تبرز بوضوح الحاجة إلى تدخل سريع، باعتراف الجميع، بروح من التضامن الإقليمي وأيضا بدعم فعال من جانب المجتمع الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نتوقع من مجلس الأمن اعتماد قرار قوي ينص على أساليب تقديم الدعم اللوجستي والمالي للبعثة.

فيما يخص السودان، كما تعلم الجمعية العامة، وقعنا اتفاق سلام في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وأنشأنا قوة مشتركة، أتاحت لنا تحقيق الاستقرار على حدودنا المشتركة. ونتيجة لذلك، سوف يواصل بلدي السعي بنشاط لتحقيق السلام في السودان، بوصفه عضوا في لجنة متابعة اتفاق سلام دارفور.

طال انتظاره في الأمم المتحدة يتحقق، لا سيما إصلاح مجلس الأمن. ويشكل ذلك الإصلاح، الذي أصبح مسألتي عدل وإنصاف، أولوية قصوى لأفريقيا. يبدو إبقاء أفريقيا، فضلا عن أطراف فاعلة رئيسية أخرى على الساحة الدولية، خارج هذا المحفل العالمي، مدعاة للصدمة اليوم لمئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. وتعني صحوة شعوب أفريقيا، ودور القارة في العالم وإسهامها الذي لا غنى عنه في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها، أنه لم يعد من الممكن تهميش قارتنا من قبل المؤسسة المرموقة التي هي مجلس الأمن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس تشاد على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إدريس ديني إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): قبل ثلاثة عشر عاماً، أرسى الأهداف الإنمائية للألفية مبادئ إنسانية للقرن الحادي والعشرين. ووقفت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، معاً، في سبيل فكرة مؤداها أنه لا ينبغي لأفقر الدول وأفقر الشعوب أن تعيش بلا كرامة وبلا أمل.

لقد أضحي العالم مكاناً مختلفاً اليوم. وشهدنا معاناة الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية والكساد. ولكن شهدنا

فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فإنها تقلقنا جميعاً لأنها قد وصلت إلى مرحلة خطيرة بوجه خاص. ولا يحق لنا السماح بسقوط شعب بأكمله في مهب الريح. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يشكل تصعيداً للحرب الأهلية في ذلك البلد، إهانة للضمير الإنساني والمثل القائمة عند مولد المنظمة. وبينما يرحب بلدي بالاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، فإنه يريد أن يجري تحديد هوية مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى محكمة دولية. غير أننا نشعر بجزن كبير لرؤية سوريا تدمر نفسها والسوريين يقتلون بعضهم البعض. يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهوده لوقف هذه المأساة.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى كوبا. فالحصار المفروض على كوبا، والقائم منذ عشرات السنين، يعاقب ظلماً ذلك البلد. ولذلك، فإننا ندعو إلى رفع الحصار لجعل هذا البلد يتبوأ المكان الذي يستحقه في مجتمع الأمم.

على الصعيد الوطني، طوت تشاد نهائياً صفحة مؤلمة من الحروب والانقسامات، وتكرس نفسها بالكامل لتنميتها عن طريق استغلال مواردها المعدنية وموارد الطاقة لديها، من خلال اتباع استراتيجيات جريئة. من أجل القيام بذلك، اعتمدت مؤخراً خطة التنمية الوطنية التي سيناقش قريباً اجتماع مائدة مستديرة تمويلها وتنفيذها. على المستوى السياسي، فإننا نعطي مكان الصدارة للحوار. حيث قمنا بوضع إطار حوار سياسي دائم يجمع بين الأغلبية والمعارضة ولديه سلطة، في جملة أمور، إنشاء هيكل لتنظيم الانتخابات المقبلة. بمساعدة من شركاء تشاد، ولا سيما الأمم المتحدة، واتخذنا جميع الخطوات اللازمة لمنع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة ووضع حد لذلك.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر الإشارة إلى مصدر قلق كبير لبلدي. نأمل عظيم الأمل أن نرى أخيراً الإصلاح الذي

ولا بد أن يكون هناك تركيز أكبر على دور القطاع الخاص مع الاعتراف بقدرته على تحقيق الرخاء. ولكي يتحقق ذلك، نحتاج إلى هئية بيئة عالمية بدون حواجز تجارية، بيئة تيسر الاستثمار في البنى التحتية. كما نحتاج إلى استثمارات أكبر خصوصاً في الطرق والسكك الحديدية والمطارات، بغية ربط الأسواق المحلية بالأسواق الإقليمية والعالمية. والاستثمار مطلوب أيضاً في الطاقة. فالكهرباء المتاحة بكل يسر في العالم المتقدم النمو، ما زالت تعتبر ضرباً من الرفاهية بالنسبة للكثير والكثير من السكان والأعمال التجارية. والوصول إلى المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا سيكون له دور مهم أيضاً. فهو يهيئ الساحة الاقتصادية للبلدان النامية كما يهيئ لكسر حلقة الفقر. وما بعد عام ٢٠١٥ يمثل فرصة لتحويل هذا الشعور الجديد بأن في مقدورنا أن نفعل، إلى واقع ملموس، وإتاحة فرص متزايدة للمواطنين في البلدان النامية. ونحن في رواندا نمضي على الطريق لإنجاز جميع الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنها بالنسبة لنا أرضية وليست سقفاً. ونحن نمضي بلا كلل في سعينا إلى التقدم، لأننا ندرك تماماً ثمن الفشل. وفي نيسان/أبريل القادم، ستحيي رواندا الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية. فعلى مدى ثلاثة أشهر طويلة، أزهدت أرواح كثيرة في شتى أنحاء البلد، ولكن الروانديين يقفون أقوى اليوم بعد أن تغلبوا على الشدائد. وإذ نبي أمة جديدة، أمامنا هدف جاء نتيجة ماضٍ مأساوي، إلا أنه ينصب بثبات على المستقبل. وفي إطار المجتمع الأفريقي والعالمي الأوسع، فإننا نتحرك صوب الفصل الجديد من التنمية العالمية، ويجب أن نقيم شراكات مفيدة وأن يكون لنا تأثير إيجابي على حياة الجميع. معاً، لنا أن نضمن أن تكون حقبة ما بعد ٢٠١٥ حقبة الفرص والتفاؤل والرخاء والتقدم والكرامة والأمل.

ثمة مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة، فالأفارقة قد أيدوا التوافق العالمي المناوئ للإفلات من العقاب، وإنشاء منظومة

انتشال بليون شخص من الفقر، والتحاق عدد أكبر من الأطفال بالمدارس، وعناية أكبر بالمرضى. كما شهدنا جيلاً يولد في العصر المعلوماتي الجديد، وهو جاهز لاجتياز حدود التكنولوجيا التي تتسع أطرافها بإطراد.

ولكن الأثر التحويلي لم يكتمل بعد. وقائمة أوجه القصور تضاهي قائمة النجاحات طويلاً، وإذ نفكر في موضوع "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: هئية الظروف"، لا بد لنا أن نتحلى بالشجاعة لتجاوز الأعمال الاعتيادية. وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، قد رسم رؤية طموحة للمستقبل، وأتوجه بالتهنئة للشخصيات البارزة التي عملت على إنتاجه.

ولكن علينا الآن معاً أن نلقي نظرة صريحة على الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أيها الذي كتب له النجاح وأيها لم ينجح، وأن نلتزم بإنشاء شراكة عالمية جديدة على أساس المسؤولية المشتركة والثقة المتبادلة. وهذا يقتضي من البلدان النامية أن تتولى ملكية أكبر عن خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ومن سلبيات المعونة عدم إيلاء الاهتمام الكافي للسياق القطري في الاتفاقات. وعليه، فإن هذا هو الوقت لكي يُسمع العالم النامي صوته بغية تشكيل إطار المناقشة والتأكد من أن السياسات والبرامج مدفوعة بالطلب.

وسوف أطلب إلى الحكومات أيضاً تمكين من نسعى إلى تغيير حياتهم، وإعطائهم نصيباً في العملية والرأي في تقدم بلادهم. وفي رواندا، وجدنا أن تمكين القادة المحليين مع المطالبة بالمساءلة حافز فعال للتنمية. غير أن نجاح اللامركزية يقتضي أن يبقى المركز مستقراً. وهذا هو السبب في مواصلة التركيز على الحوكمة الرشيدة. فهي قد بثت الثقة في مؤسساتنا وكانت من ركائز تنميتنا. وندرك أنها السبيل الأمثل لتحقيق الشمول والتنمية المستدامة.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تونغ (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم تحيات حارة من شعب كيريباس، الذي يشرفني أن أخاطب باسمه هذه الجمعية العامة مرة أخرى.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أكرر المشاعر التي أعرب عنها المتكلمون السابقون في تهنئة السفير جون و. آش على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. ولدنيا شعور عميق بالفخر أن يتولى أن أحد زملائنا وإخوتنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية رئاسة هذه الدورة. وإني على ثقة بأن منظمنا هذه ستواصل العمل تحت قيادته القديرة من أجل تحسين الأمن ونوعية الحياة لجميع أعضاء المجتمع العالمي، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. وأود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للدور القيادي الذي اضطلع به سلفه، السيد فوك يرميتش.

وأثني أيضاً على العمل الدؤوب والالتزام الذي أبداه الأمين العام بان كي - مون الذي ما زال قائداً مقتدراً لهذه المسيرة، بتوجيهه للأمم المتحدة عبر تعقيدات الواقع المتنوعة، وفي خضم طائفة هائلة من التحديات التي تواجه شعوبنا وأمننا. وأود باسم شعب بلدي ومنطقتنا، أن أكرر الإعراب عن عميق امتناننا له على التزامه الشخصي بمسألة تغير المناخ ومحنة أشد الفئات ضعفاً. ولا يزال شعبنا يتذكر بإعجاب الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى كيريباس في عام ٢٠١١. وقد اكتست تلك الزيارة أهمية خاصة نظراً لأنها كانت أول

قضائية دولية لمكافحة. وفعلنا ذلك على أساس التفاهم بأن هذه المنظومة ستعزز السلام والأمن داخل الدول وفيما بينها، وأما ستعلي مبدأ المساواة في السيادة بين الأمم. ولكن، من حيث التطبيق، فإن المحكمة الجنائية الدولية ضربت بهذه المبادئ عرض الحائط، وانحازت صراحة ضد الأفارقة. وبدلاً من النهوض بالعدالة والسلام، فإنها قوضت جهود المصالحة وساعدت على امتهان الأفارقة والقادة، إلى جانب خدمة المصالح السياسية للأقوياء. وتجلت أوجه قصور المحكمة الجنائية الدولية بأوضح صورة في المحاكمة الجارية للقادة الكينيين. فالشعب الكيني حريص أشد الحرص على تضييد جراح ماضيه والمصالحة والمضي قدماً. ولذلك، انتخب القادة الحاليين وهم رهن المحاكمة. وكان ينبغي دعم تلك الجهود للمصالحة بين المجتمعات والمضي قدماً، وتطوير القدرات القضائية الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب بدلاً من تقويضها. وينبغي للجمعية العامة ومجلس الأمن النظر في هذه المسألة إلى جانب المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالولاية القضائية العالمية المطروحة عليهما بالفعل. وهذا أقل ما يمكن عمله لإعلاء مبادئ العدالة والمساواة بين الأمم، ودعم عمليات المصالحة واحترام كرامة الأفارقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب فخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

وهذه هي المرة الثامنة التي أتشرف فيها بمخاطبة هذه الجمعية بصفتي رئيسا لبلدي على مدى السنوات العشر الماضية. وما فتئت في كل مرة أسعى إلى نقل الرسالة نفسها. وقد تكلمت في جميع المناسبات عن التهديد الوجودي الحقيقي لبلدي الناجم عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وقد نوهت إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة من أجل ضمان بقاء البلدان المهتدة مثل بلدي في الأجل الطويل. وذكرت في العام الماضي (انظر A/67/PV.11) أنني سأواصل الكلام عن المخاطر التي تواجه بلدي ما دمت على قيد الحياة.

ولحسن الحظ، فأنا ما زلت حيا أتتفس، في حين ما زال الخطر قائما. وهذه مسألة حاسمة فيما يتعلق ببقاء شعوبنا، بل بقاء البشرية جمعاء. والعديد من الحاضرين هنا اليوم آباء، بل أجداد، وأنا نفسي جد لـ ١٠ أحفاد. ومن المؤكد أن العالم الذي نريد توريثه لأحفادنا ينبغي أن يكون أفضل من الذي ورثناه نحن. غير أننا لسنا على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق ذلك. وفي الواقع، فإننا نعيد عن ذلك المسار على نحو كارثي. ويؤكد لنا العلماء مجددا - وأنا متأكد من أنهم سيفعلون ذلك مرة أخرى في التقرير التقييمي القادم - أننا بانتظار وقوع كارثة لا يقتصر تهديدها علينا نحن في الجزر المنخفضة فحسب. وما نشهده حاليا في هذه الجزر المرجانية المنخفضة، إنما هو إنذار مبكر. بما سيحدث في أماكن أخرى عديدة. ولن يكون أحد بمنجاة منه.

ولا يسعنا أن نواصل سوء استخدام كوكبنا بنفس الطريقة القديمة. ونحن بحاجة إلى قادة وإلى الالتزام والعمل الآن كي يتسنى لنا تشكيل المستقبل الذي نصبو إليه من أجل أطفالنا وأحفادنا. وحين نعود جميعا إلى أوطاننا وأبنائنا وأحفادنا، يجب أن نكون قادرين على النظر إليهم في عيونهم، وأن نقول لهم بكل ثقة أننا لم ندخر جهدا إنسانيا ممكن القيام به في سبيل مكافحة الآثار المدمرة الناجمة عن تغير المناخ.

زيارة يقوم بها قائد الأمم المتحدة إلى بلدنا ومنطقتنا. وأشعر بالارتياح أيضا إلى أن تلك الزيارة قد مكنته من فهم الحقائق والتحديات الصارخة التي تواجه شعبنا، خاصة ونحن نعيش على خط مواجهة تغير المناخ.

ونحن نجتمع مرة أخرى في نيويورك خلال هذه الدورة، فقد تكون المشاكل اليوم أكبر مما كانت عليه قبل عام. ولا تزال التحديات الأمنية التي يثيرها تغير المناخ والتزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمخاطر الأخرى تقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن لمجتمعنا العالمي. وقد شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية تطورا للأحداث الأليمة هنا في الولايات المتحدة وفي سوريا وباكستان وكينيا، بالإضافة إلى أجزاء أخرى من العالم. وهي توفر دليلا واضحا على تزايد التهديدات لأمن شعوبنا من داخل مجتمعاتنا نفسها. ونعرب عن مشاعر الأسى ونصلي مع أسر جميع المتضررين من تلك الأعمال الوحشية والإرهابية.

ويبين العمل المتواصل الذي تؤديه الأمم المتحدة - وبالنسبة لنا في هذه الدورة - تلك التحديات. وقد أحسن الرئيس اختيار الموضوع المناسب لهذه الدورة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تهيئة السبيل" والذي شرعنا في مناقشته هذا الأسبوع. وترحب كيريباس بهذا الموضوع، ونرى أنه يتيح لنا فرصة للتفكير في ما فعلناه وحققناه بصفتنا أفرادا وقادة لبلداننا، فضلا عن التفكير في ما حققناه بصورة جماعية بصفتنا هيئة عالمية مكلفة بجعل العالم أكثر سلاما وأمنا ومكانا أفضل للجميع. ويجب ألا نكف عن مساءلة أنفسنا عما إذا كان ما نقوم به في صالح جميع شعوبنا، أم أنه يخدم مصالح قلة مختارة فحسب. ويجب علينا أن نؤمن النظر في الجهود التي نبذلها بصفتنا قادة لهذه الأسرة العالمية، وأن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نفعله لمصلحة أبنائنا وأبنائهم الذين نحمل نحن مصيرهم بين أيدينا ويتوقف مستقبلهم على القرارات التي نتخذها.

إلى المستوى الذي يجعله قادراً على ممارسة خيار الهجرة، وأن يكون قادراً على الهجرة بكرامة.

فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، لم تتغير حالتنا كثيراً منذ أن تكلمت آخر مرة أمام هذه الهيئة الموقرة. نحن على المسار الصحيح في بعض الأهداف الإنمائية للألفية، ولكننا لا نزال بعيدين عن المسار الصحيح في معظمها. وفي اعتقادي ينبغي ألا يكون في ذلك شيء من المفاجأة، إذ إن مواردنا المحدودة لا تزال تُحوّل في معظمها من أولويات لها نفس القدر من الإلحاح لتستخدم في صد الهجوم الضاري المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر، وتزايد هبوب العواصف، وما يترتب عنها من آثار على إمدادات المياه، والمنازل، وسبل كسب العيش، والبنية التحتية العامة. هذه عملية مكلفة لا طاقة لنا بها لكنها ضرورية. وما فتئت نعتمد في ذلك الصدد على دعم شركائنا وأعضاء أسرنا العالمية وحسن نيتهم.

ونحن نستعد للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا عام ٢٠١٤، لا بد من التأكيد على الاحتياجات الخاصة للدول الصغيرة الأضعف المنخفضة الأراضي مثل كيريباس وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وتوفالو، وإلا فكيف يمكننا أن نناقش أهداف التنمية المستدامة بصورة مجدية بينما لا نخصص إلا قدرًا ضئيلاً من وقتنا ومن مواردنا لكفالة بقاء شعبنا؟

المحيطات بالنسبة لنا سلاح ذو حدين. فارتفاع مستوى سطح البحر يهدد بقاء شعبنا. غير أن المحيطات هي أيضاً جزء لا يتجزأ من حياتنا، وتوفر لشعبنا قوت يومه. وهي يمكن وينبغي أن تكون تذكراً انعتاقنا من الاعتماد على الآخرين. نحن أمة الماء قواماً حياتها. ونملك موارد كبيرة من مصائد الأسماك. وتقدر حصيلة الصيد السنوي في مياها الإقليمية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار. بيد أننا، بوصفنا ملاكاً، لا نتلقى سوى نسبة ٨ في المائة من ذلك المبلغ. أين المساواة، أين العدالة في هذا؟

ونحن ممتنون للجمعية العامة التي تسلّم بأن تغير المناخ مسألة تقتضي الاهتمام من قبل مجلس الأمن. وأشيد بالتزام الأمين العام بالتصدي لتلك التهديدات الأمنية على وجه التحديد. ونرحب بصفة خاصة، بإعلانه مؤخراً عن عقد مؤتمر قمة رفيع المستوى بشأن تغير المناخ في هذا الوقت تقريباً من العام القادم. وسيكون ذلك أهم حدث يعقد بهذا الخصوص منذ مؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ في عام ٢٠٠٩.

غير أنه ليس بوسع الأمين العام حشد الجهود اللازمة للمعالجة الناجمة لهذه المشكلة لوحده. فهو بحاجة إلى دعم جميع الدول كي يكفل اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ. ويجب علينا تعزيز جهودنا الوطنية والجماعية الرامية إلى التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي. ويجب أن نحث المتسببين الرئيسيين في تلك الانبعاثات على الاضطلاع بدورهم.

ويجب أيضاً أن ندعو على وجه السرعة شركاءنا في التنمية إلى المساعدة في جهود التصدي للآثار المترتبة عن تغير المناخ وما تشهده بلداننا الآن من ارتفاع منسوب مياه البحر، وفي جهودنا الرامية إلى تهيئة شعوبنا لمستقبل مبهم.

يأخذ إيصال التمويل والموارد الدولية المخصصة للتكيف وقتاً أطول مما يلزم. لا يمكننا أن نظل نقف موقف المتفرج لنتنظر الآخرين أن ينجزوا. في كيريباس، تتولى نحن المسؤولية عن حالتنا ونمضي قدماً في استراتيجياتنا للتخفيف والتكيف. لقد فرغنا من وضع إطار وطني للتكيف، ونعمل الآن بشكل مباشر مع شركائنا بشأنه. وتعمل أستراليا ونيوزيلندا وتايوان والبنك الدولي معنا من أجل تنفيذ أولوياتنا الوطنية للتكيف.

وبينما نتخذ تدابير للتكيف حتى نكفل أن تظل كيريباس صالحة للسكن لأطول أمد ممكن، فإن الحكمة تتطلب أن نعد لمستقبل شعبنا. إننا نتطلع إلى تحسين مهارات شعبنا لكي يصل

لم يعد التعامل مع الأمور بالطريقة المعتادة خياراً ممكناً. يجب لنا ألا نكتفي بالعمل ضمن الحدود التي تريخنا. ويجب أن تحدوننا روح لم الشمل لا روح الإقصاء. ولا بد من أن نستمع إلى المجتمع المدني، وإلى شبابنا ومجموعات النساء، وأن نسمح لمن يأنس في نفسه القدرة بأن يسهم ويشارك في الحوار العالمي وفي العمل على التصدي لهذه التحديات الكبرى.

في هذا الصدد، نرحب بما يبديه الأمين العام ورئيس الجمعية العامة من عزم ثابت على التعجيل بالعمل اللازم لإصلاح منظمتنا، وكفالة أعلى مستويات التعاون والمساءلة والعمل الحاسم على الصعيد العالمي، وبث الشعور بالروح المسائل التي تثير بالغ الاهتمام لدى المجتمع العالمي.

ونرحب أيضاً بإشراك تايوان في العمليات الدولية لجمعية الصحة العالمية. ويحدونا الأمل في أن يسود نفس النهج الشامل فيما يتعلق بالعمليات والمؤسسات الدولية الأخرى، حتى يتسنى لتايوان، والجهات الأخرى المستبعدة حالياً، المشاركة والمساهمة بشكل فعال لما فيه خير البشرية جمعاء.

يدعو القرار ٦٦/٢٨٨ إلى إجراء تقييم صريح لهيكلنا العالمي لاتخاذ القرار. ويتطلب ذلك التزاماً سياسياً شجاعاً، مع كونه عقلانياً، على الصعيد العالمي. وبصفتنا قادة لأسرتنا العالمية، يجب أن نتحلى ببالغ الأمانة ونقبل الحقيقة التي مفادها أنه، ما لم نتحرك الآن لتشكيل المستقبل الذي نصبو إليه من أجل أطفالنا وأطفال أطفالنا، فإن آفاق النجاح سوف تكون قائمة. وإذ نقوم برسم الطريق نحو المستقبل الذي نصبو إليه، يجب أن نتصدى للتهديدات الرئيسية التي تحدد بأمن أعضاء في أسرة الدول هذه ووجودها نفسه. ومرة أخرى أوجه السؤال إلينا جميعاً: "لمصلحة من نسعى؟ هل نحن هنا ليكفل كل منا مستقبل أطفال الآخر أم مستقبل أطفاله هو فقط؟" هذا هو التحدي الأخلاقي الأكبر الذي يواجهنا اليوم.

إننا نؤمن بضرورة أن يتغير هذا الوضع. يجب أن يكون هدفنا تحقيق أقصى العائدات من تلك الموارد، ولقد بدأنا في هذا الاتجاه بإنشاء أول مصنع لتجهيز الأسماك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وندعو شركاءنا إلى الانضمام إلينا في هذا المسعى. وإني على اقتناع بأن بمقدورنا، إن وجدنا الدعم المناسب، أن نحقق التنمية المستدامة باستخدام الموارد المتاحة في منطقتنا الاقتصادية الخالصة الشاسعة. يمكننا عبر هذا النهج أن نحد من اعتمادنا على المساعدات الخارجية. وأعتقد أنه إن توفر لنا الدعم الذي نحتاج إليه لتطوير قدراتنا على حصاد مواردنا ومعالجتها، فسوف تتمكن أيضاً بشكل أفضل من بناء قدرتنا على التكيف مع تغير المناخ.

المحيطات هي الأفق التالي في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولئن كنا قد فشلنا في حماية أرضنا وغلافنا الجوي من غلواء مطالبنا البشرية، فلا بد لنا من الحرص على ألا تلقى محيطاتنا المصير نفسه.

في حزيران/يونيه من العام الماضي، اجتمعنا في ريو دي جانيرو لنستعرض التقدم الذي أحرزناه بعد ٢٠ عاماً على مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢. وللأسف، فإن سجلنا في الوفاء بتعهداتنا ليس جيداً. وفي الواقع، فإن بيئتنا، من نواح عديدة، هي اليوم أسوأ منها قبل ٢١ عاماً. في ريو جددنا التزامنا بتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه، لكن يتعين علينا أن نتجاوز الالتزامات إلى الفعل. يتطلب المستقبل الذي نصبو إليه أن تعيد هذه المنظمة هيكله نفسها وأن تنهياً لكي تعكس حقائق عصرنا: عصر باتت فيه التهديدات الأمنية الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ وتقلب المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، تشكل تحدياً لنظام الحوكمة الدولي؛ عصر بات فيه مستقبل بقاء بعض الدول موضع تساؤل بشكل جدي؛ عصر يتعين فيه على جميع البلدان التي لديها القدرة أن تسهم في منع وقوع هذه الكارثة، وإلا فسوف يحكم عليها التاريخ حكماً أبدياً.

القوى العظمى، واحترام مبادئ القانون الدولي، فضلا عن بناء البنية التحتية للسلام. والإعلان الذي تم نشره حينئذ تكلم عن الحاجة إلى العمل من أجل تحقيق العدالة بين الأمم. وهذا أمر هام، لأنه بسبب الظلم أو الشعور بانعدام العدالة اندلعت وتندلع صراعات عديدة، سواء كانت داخلية أو دولية.

وعشية هذه الذكرى السنوية، يجدر بنا أن نتدارس إلى أي مدى يتصدى المجتمع الدولي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والتراعات المفتوحة والطويلة الأمد. والمنظمة ودورها الأعضاء على حق في الشعور بالرضا حيال العمل الذي تم الاضطلاع به منذ ذلك الحين للمساعدة في الحفاظ على الأمن والسلام. فقد أثبتت الأمم المتحدة أنها أداة جعلت العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية أكثر تحضرا في مجالات كثيرة جدا، وليس مجرد العلاقات بين البلدان، بل أيضا داخلها. والمعروف أن العالم لا يزال بعيدا عن المثالية، ولكننا ينبغي ألا نفقد الأمل. إن إنشاء عالم أفضل أمر ممكن، وينبغي ألا يغيب ذلك عن بالنا. هذا هو المثل الأعلى الحقيقي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، وهو واجب علينا جميعا، نحن أعضاء المنظمة.

إن الارتياح المبرر للتقدم الذي تحقق بمساعدة الأمم المتحدة وتتمتع به البشرية جمعاء، لا يمكنه أن يخفي نقاط الضعف في المنظمة وعدم فعاليتها في حالات أنشئت لحلها. وإحدى هذه الحالات الراهنة هي الحرب الأهلية في سوريا. لقد أدى هذا الصراع إلى عدد كبير من الضحايا، وأوجد أزمة إنسانية كبرى. وهو يشكل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليميين. وفي مثل هذه الحالات، يؤذن لأعضاء المنظمة بطلب اتخاذ إجراءات فعالة من جانب مجلس الأمن. وهذا التوقع له ما يبرره استنادا إلى المادة ٢٤ من الميثاق. والمؤسف أنه لا بد لنا من القول إن أعضاء مجلس الأمن، بالنسبة إلى النزاع السوري، اتصلوا بالأطراف المشاركة في الحرب وقدموا لها الدعم بمختلف السبل، بدلا من جعل الأطراف تتوقف

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوموروفسكي (تكلم بالبولندية؛ ووفر الوفد نصا بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أتقدم بالتهاني القلبية للسيد جون آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

بعد شهر واحد، سيكون قد انقضى ٧٠ عاما منذ أن وافق وزراء خارجية الدول الكبرى الأربع على إنشاء منظمة عالمية مكرسة لكفالة السلم والأمن الدوليين. ففي موسكو، عام ١٩٤٣، اتخذ الممثلون الساميون للولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، والصين، والمملكة المتحدة ذلك القرار في خضم أكثر الحروب تدميرا في تاريخ البشرية. لقد عرفوا أن الحفاظ على السلام وعقيدة "لا حرب بعد الآن" تتطلبان التعاون الدولي المنسجم والمنسق. وعرفوا أنهما يقتضيان التعاون بين

أودى بحياة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ضحية حتى الآن، كان بالإمكان تفاديها، لا سيما لو أن مجلس الأمن اتخذ القرارات اللازمة في وقت مبكر. لذلك، إن حل المشاكل الصعبة والمعقدة والمتراعبة في الشرق الأوسط يستلزم اتباع نهج شامل ومبتكر ومحيد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينهااسيني (تايلند).

وفي سياق تركيز الجميع على مسائل الأمن، بما فيها تلك الجديدة وغير التقليدية، وحيثما تمثل الاهتمامات الكبرى في الاقتصاد والتخفيف من حدة الأزمات، والكفاح من أجل تحقيق النمو والقدرة التنافسية، والتنافس في الأسواق، والأراضي التي يمكن أن توفر المواد الخام القيمة للتنمية الاقتصادية، لا يسعنا أن ننسى حقوق الإنسان. ففي الآونة الأخيرة، أحقق العديد من الجهات الفاعلة على الساحة الدولية في الاهتمام بها. ولكن هل يمكننا أن نتجاهلها عندما، على سبيل المثال، تكون الانتهاكات قريبة جدا من الإبادة الجماعية؟

اسمحوا لي أن أذكر الجمعية بأننا سوف نحتفل في ٩ كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة بالذكرى السنوية الخامسة والستين لاعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهي الاتفاقية التي، بالمناسبة، استهلها وصاغها المحامي البولندي رافايل ليمكين. والرسالة الناجمة عن بحثه ومبادراته، التي بدأت في وارسو أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، هي كما يلي: يجب أن نتنبه ونكون حساسين تجاه أعراض انتهاكات مستقبلية لحقوق الإنسان؛ ومن واجبنا أن نتصدى لها، وليس مجرد إظهار الغضب المعنوي تجاهها.

وحيث أن فعالية التصدي تتوقف على التعاون الدولي، يتعين أن تكون الأمم المتحدة مركزا لهذا التعاون الدولي.

إن الأمم المتحدة هي أفضل المحافل، وغالبا المحفل الوحيد من نوع i. وينبغي ألا نسمح بتبدد الصكوك الرامية إلى

عن القتال وتلتزم بمحادثات السلام. وكشف ذلك عن افتقار آليات صنع القرار في الأمم المتحدة إلى القدرة والكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمرء عدم المماطلة أو الانتظار لذكرى سنوية أخرى كذريعة للعودة إلى بذل جهودنا بهدف إصلاح مجلس الأمن على نحو يعزز أيضا سلطته، وشرعيته، وصفته التمثيلية، وفعاليتها. إننا نتكلم عن حل أكثر منهجية لا يقتصر على مجلس الأمن، ولكنه يتخطى المجلس من خلال تعزيز طابعه التمثيلي. ونحن نفكر اليوم في أهمية المبدأ المبتكر المتمثل في حق النقض لأعضاء مجلس الأمن الدائمين، ليس في ضوء التحديات الحالية أو المستقبلية، ولكن أيضا التغيرات الحاصلة في النظام الدولي العالمي، التي تتكشف أمام أعيننا. ومن المفيد لو أن المناقشة المتعلقة بتلك المسائل تتبع صيغة مشابهة لتلك التي أثبتت نجاحها قبل الذكرى السنوية الستين للمنظمة، حيث أسفرت عن خطة طموحة لإصلاح المنظمة، ووجد بعض منها طريقه إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي التي اعتمدها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١). وكانت بولندا مشاركة نشطة في ذلك العمل، وهي تعترم مواصلة مشاركتها في المزيد من الإصلاحات الضرورية.

إن المأساة السورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، ترمز إلى ظاهرة أوسع نطاقا - تجاهل القيم والقواعد والالتزامات الدولية التي اعتمدها المنظمة والمجتمع الدولي بأسره. ومع كل ما سبق، ينبغي أن تطبق على الجميع بنفس الدرجة، دون أن يكون أحد خارجها أو فوقها. وفي كثير من الأحيان، تكون للمصالح الوطنية المباشرة للبلدان اليد الطولى، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية، بما في ذلك مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي كانت لنا آمال كبيرة عندما اعتمد في عام ٢٠٠٥.

والصراعات المسلحة مظهر متطرف للانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان. والتطور المأساوي للوضع في سوريا، الذي

مزمّن على المساعدات الخارجية. بيد أنه، أولاً وقبل كل شيء، يعد ذلك أمراً ضرورياً حتى تحترم حقوق الإنسان الأساسية ويستعيد السكان المحليون إحساسهم بالكرامة حتى تخدم إمكاناتهم الكامنة للتنمية وتثري التنوع في الحضارة الإنسانية.

إن مفاوضات المناخ التي ستترأسها بولندا عند بدء الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر، سوف تخدم تلك الأهداف.

وندرك في بولندا أن جيلاً واحداً فحسب يكفي لتحقيق تقدم لا يصدق. فحينما سقطت الشيوعية في عام ١٩٨٩، كانت بولندا بلداً فقيراً، مدمر اقتصادياً ومثقلاً للغاية بالديون. وكنا في حاجة إلى مساعدات دولية، لا في شكل عمليات اقتراض لا يرد في شكل تخفيف لعبء الديون وإعادة هيكلتها، وإلى المساعدة الفنية والتدريب، وإلى الوصول إلى أسواق البلدان الأكثر تقدماً والاستثمار الأجنبي.

وبطابع المثابرة في العمل وروح تنظيم المشاريع اللذين يميزان البولنديين، جئنا ثماراً بوفرة. ومنذ ذلك الحين، ازداد الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٤٠٠ في المائة، في حين انخفضت الانبعاثات لدينا بأكثر من ٣٠ في المائة بالمقارنة مع سنة الأساس. ويؤكد ذلك أنه من الممكن والواقعي تنفيذ سيناريو النمو الاقتصادي والحد من نمو الانبعاثات الضارة بالبيئة في آن واحد.

وبالطبع، ندرك أنه لا توجد صيغة موحدة للجميع، ولا مسار واحد لتحقيق النمو المستدام. بل هناك ظروف أساسية مختلفة وبيئات وظروف ثقافية وجغرافية متباينة. بيد أنه ينبغي دراسة النموذج البولندي، ونماذج البلدان الشيوعية السابقة الأخرى، في مناطق العالم الأخرى. وينطبق الشيء نفسه على نموذج التنمية الأوروبي في الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى الجمع بين الديمقراطية وحرية الإنسان، والقدرة

حماية حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة. وستعتمد فعالية تلك الصكوك على ما إذا كنا سننظر متحدثين، لا سيما فحسب. فمن الضروري إنشاء آلية من شأنها فرض التعاون المتناغم بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بطريقة موضوعية وغير مثيرة للجدل، في مواجهة الحالات التي تندرج تحت مبدأ المسؤولية عن الحماية، بغية كفالة غلبة منع وقوع تلك الجرائم والاستجابة الفعالة لها على المصالح الجيوسياسية الفردية.

وتعد ممارسة استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة أمراً محزناً للغاية وتثير غضباً عارماً. إن سماح العديد من الحكومات بتلك الممارسات وعدم تمكن المنظمة، بالرغم من الاتفاقيات والبروتوكولات القائمة، من بذل المزيد من الجهد في هذا المجال يعد أمراً غير مقبول. وأود أن أذكر الجمعية العامة كذلك أن اتفاقية حقوق الطفل وضعت وفقاً لمبادرة مقدمة من بولندا. وفيما يتعلق بالأطفال، وسلامتهم وتطورهم وحقوقهم، فالأسرة أهم شيء على الإطلاق. وإذ ننظر إلى الأسرة ودورها في المجتمع، ندرك قيمتها عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان. ونولي قدراً كبيراً من الأهمية لذلك الأمر في بولندا.

وما يعد في كثير من البلدان نقصاً ملموساً في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولكنه مجرد نقص، نجد أنه الفقر والتخلف المزمّن في كثير من البلدان الأخرى. فالفقر والتخلف ليسا مجرد مسألتين من مسائل حقوق الإنسان فحسب ومحاولات لتقويض كرامة الفرد والفئات الاجتماعية برمتها، لكنهما كذلك السبب في عدم تمكن الأفراد والدول من كفالة البقاء في الحياة بأنفسهم، وعجزهم عن تحقيق إمكاناتهم الإبداعية من أجل فائدهم وفائدة البشرية. ولهذا السبب تتسم الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة المناطق والبلدان التي تعاني الفقر والتخلف المستمر بالأهمية القصوى من أجل أن تتمكن من السير على درب النمو المستدام ووقف اعتمادها بشكل

الضروري احترام المعاهدات والالتزامات التي تعهدت بها المنظمة - تعهدنا بها - وتدعم المؤسسات والبرامج التي تيسر تنفيذها. وكان أحد أولويات سياستنا لسنوات تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وتتولى بولندا حاليا رئاسة مجلس حقوق الإنسان. كما أنشئ صندوق المنح الأوروبي من أجل الديمقراطية وفقا لمبادرة مقدمة من بولندا. وتزداد مشاركة بلدنا في مساعدات التنمية، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي. وستستضيف وارسو قمة المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، حيثما سترأس أهم عملية من عمليات التنمية، ألا وهي المفاوضات المتعلقة بالمناخ.

ودأبت بولندا على العمل بنشاط في الجهود الرامية إلى كفالة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة الكيميائية. ومن واقع الخبرة التي اكتسبناها وعلاقاتنا الثرية مع البلدان الأخرى، نود أن نواصل الإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولذلك نسعى إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩. ونعتقد أننا سنتمكن، كعضو في مجلس الأمن، من المساعدة في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فضلا عن تمثيل مصالح الدول الأعضاء وفقا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر فخامة رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو

اصطحب السيد برونيسلاف كوموروفسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك مسواقي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه رئيس دولة مملكة سوازيلند.

التنافسية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية والتضامن. لا يتعلق الأمر بكونه أوروبي المنحى. إنها تجربة يقدرها بشكل كبير أولئك الذين يأتون إلى أوروبا من مناطق أبعد من العالم ويريدون البقاء هناك. ولا ينبغي أن نضلل جراء الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاتحاد الأوروبي، الأزمة التي بدأ معظم بلدان الاتحاد الأوروبي بالفعل في التغلب عليها. ويظل نموذج التنمية الأوروبي جذابا على الصعيد العالمي.

كما تشير تجربتنا إلى أنه حتى المساعدات الخارجية الأكثر سخاء لن تحل محل الجهود المبذولة داخليا على صعيد البلد. وغالبا تعد تلك المساعدات شرطا مسبقا لا غنى عنه، لكنها غير كافية في حد ذاتها. فدائما ما تشكل الجهود والعوامل الداخلية الأساس، ألا وهو، الحرية وتمكين الأفراد، والحرية الاقتصادية واستقرار الدولة.

ويعد الحكم الرشيد جانب آخر هام بغية تحقيق النمو المستدام بنجاح، إذ يجمع بين الديمقراطية والحكم الذاتي، وحقوق الإنسان، والكفاءة، وانعدام الفساد وأولوية مصلحة البلد ككل على المصالح الخاصة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. ووردت الفكرة الكاملة وراء الحكم الرشيد في قرار لجنة حقوق الإنسان الذي قدمت بولندا مبادرة بشأنه في أواخر التسعينيات. إذ لا يمكن أن تحقق المساعدات الدولية النتائج المرجوة منها في مكافحة الفقر والسير على درب النمو المستدام إلا عن طريق الحكم الرشيد.

وتشارك بولندا بنشاط في المجتمع الدولي، لا من خلال علاقاتها الثنائية وعضويتها في المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي فحسب، أو عضويتها في المنظمات فوق الإقليمية كعضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بل نحاول كذلك إنشاء نظام دولي أفضل من خلال المشاركة النشطة في الأمم المتحدة. وإذ تؤمن بولندا إيمانا لا يتزعزع بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، فهي مقتنعة بأنه من

ويساورنا بالغ القلق حيال التراعات المميتة في بلدان مثل سوريا، حيث يُقتل الأبرياء في كلا الجانبين، بما يشمل النساء والأطفال، مع بعض المشردين الذين يعيشون الآن لاجئين في بلدان أخرى. ونشجّع جميع أبناء شعب سوريا على وقف إطلاق النار فوراً واستخدام الحوار وسيلة لحل خلافاتهم، لأن استخدام فوهة بندقية لتسوية حقد ما لن يساعدهم؛ لكنه بدل ذلك سيرتك أبناء الشعب السوري منقسمين ولا يلتقون وجهها لوجه. وستُدْمَر تنمية الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، تاركة مشاكل متزايدة ستترك آثاراً مدمرة لفترة مقبلة طويلة جداً. ونحن على ثقة بأنهم سيجدون قريباً حلاً سلمياً لأزماتهم.

إنّ نتائج تحقيق بعثة الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا ينبغي استخدامها أساساً لرسم طريق للمضيّ قدماً في متابعة تفكيك أسلحة الدمار الشامل غير التقليدية هذه، التي تشكل تهديداً خطيراً للبشرية. وإذا استمر وجود الأسلحة الكيميائية في هذا البلد، فإنه سيبقى معرضاً لخطر اعتداءات مماثلة، ولن يُقرّ أحد بالقيام بها. لذا، ليس من الملائم سوى بدء عملية التفكيك فوراً لمنع أيّ اعتداء مماثل في المستقبل.

ومن المهم لأيّ إجراء يُتخذ في سوريا أن يكون في إطار ولاية الأمم المتحدة. وعلى هذه المنظمة أن تتصرف بشأن هذه المسائل سريعاً، وتضطلع بالدور القيادي في ضمان منع هذه الأحداث التي تُزهق فيها الأرواح باستخدام مثل تلك الأسلحة. كما أنه من المهم للقادة والحكومات الحفاظ على التواصل والبقاء في حالة تشاور دائم مع شعوبهم في جميع الأوقات لتفادي الحالات التي لا يدرك فيها القادة تطلعات شعوبهم. ويتعيّن إيجاد منطديات تتيح للشعوب الوصول إلى الحكومة للإعراب عن نفسها، لأن فقدان مثل هذا التواصل

اصطُحِب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي (تكلم بالإنكليزية): إنه لسرور عظيم لي أن أحظى بهذه الفرصة للانضمام إلى زملائي رؤساء الدول والحكومات في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ونود أن نقدم تهانينا العميقة ودعمنا لرئيس الجمعية. كما نود أن نعرب عن تقدير المملكة الصادق للأمين العام بان كي - مون وجميع موظفيه على جهودهم ودورهم الذي يواصلون الاضطلاع به في تحسين آليات عمل الأمم المتحدة وعلى حسن ضيافتهم.

إنّ الأمم المتحدة حملت الأمل إلى أولئك الذين يعانون، وهذا أحد أركان ميثاقها. والمبدأ الأساسي لديها هو السعي إلى تعزيز التسامح بين بني البشر، بحيث يمكن للأمم أن تعيش معا بسلام كلٍّ مع الآخر. ويسرنا أن الأمم المتحدة قد عملت دائماً لتعزيز الأمن الدولي وصونه، كما اتخذت إجراءات إيجابية لمنع وإزالة المخاطر عن السلام الذي تحبّذه البشرية. ونحن ندرك أيضاً حقيقة أنّ البشرية تواجه اختباراً بأبعاد غير مسبوقة في البؤر الساخنة التي ما انفكت تشكل تحدياً كبيراً يتعيّن على الأمم المتحدة التصدي له.

لقد أحزننا بعمق القتل العبثي للأبرياء الذي جرى هذا الأسبوع في نيروبي، في جمهورية كينيا. ونحن ندين مثل هذه الأعمال الإرهابية بأقصى العبارات. ونوجّه عبارات المواساة إلى الحكومة والعائلات التي فقدت أحبّاء لها في ذلك العنف المأساوي والعبثي. فيتعيّن على العالم أن يقف وقفة واحدة ويمحو الإرهاب عن وجه الأرض. وإننا نطالب أولئك الذين يدعمون مثل هذه الأنشطة أن يتوقفوا عن القيام بذلك فوراً.

وهكذا فإنه من دواعي السعادة للناس أن يكونوا جزءاً من عملية تشكيل الحكومة، لأن بوسعهم أن يطالبوا بالملكية للناس الذين يشكلون الحكومة اليوم.

من هذا المنطلق نحن على ثقة بأن البرلمانين الجدد سوف يعملون بشكل جيد جداً مع الشعب في تشكيل مستقبل مملكة إسواتيني لتلبية تلك التطلعات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونلاحظ أيضاً مع الاهتمام زيادة عدد المراقبين في انتخابات هذا العام. وقد أعجب جداً المراقبون الإقليميون والدوليون بانتخاباتنا. لذلك ندعو العالم إلى تبني نظامنا.

ندرك بأن بلدانا عديدة لا تفهم كيفية عمل نظام حكومتنا. يسعدنا أن نُعرّف نظامنا بوصفه نظاماً ملكياً ديمقراطياً. وتُعرّف الملكية الديمقراطية لدينا بأنها توازج بين النظام الملكي وصناديق الاقتراع. فصناديق الاقتراع تمثل إرادة الشعب. ويسدي الناس النصح والمشورة للملك، وذلك يضمن الشفافية والمساءلة. إنه مزيج من السلطة والتمكين. فهذا يعني أن النظام الملكي في إسواتيني يضمن استمرارية الاستقرار، والديمقراطية في إسواتيني تضمن تقاسم السلطة مع الشعب.

لذلك، هناك توازج بين النظام الملكي وثقة الناس الذين يعتقدون أن الملك يفعل كل شيء لما فيه مصلحتهم على أفضل وجه. أنه نظام نابع من الداخل؛ وينسجم بيسر مع المعايير والقيم السائدة في سوازيس وبالتالي يفهمه بسهولة جميع أبناء سوازيس.

أما بالنسبة لمن ادعوا بأن الديمقراطية هي الحل لجميع الأمم ولتنميتها، فنقدم أنفسنا شهادة على فعالية أي أيديولوجية ديمقراطية جديدة. ولها مكانتها في الديمقراطية المعاصرة، وتمثل لجميع هياكل أسرة الأمم المتحدة. إذ أن مملكة إسواتيني ملتزمة بالمثل العليا للأمم المتحدة بنفس القدر الذي تكرسه لحماية تاريخها، وتراثها وكرامتها، بينما في نفس الوقت تغتنم الفرص وإمكانيات التعاون داخل مجتمع الأمم.

والانفصال يؤديان إلى ردود فعل عنيفة سواء من الحكومات أو من الشعوب أحدهما ضد الآخر.

ويمكن لتداعيات مثل هذه الحالات أن تؤدي إلى أزمة دولية، لأنه يمكن لمشاكل بلد واحد أن تتحول بسهولة إلى مشاكل لبلدان أخرى قد تستدعي التدخل. ومثل هذا التزاع يجعل البلدان، فضلاً عن الأمم المتحدة، تحوّل الموارد من أهداف التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتوجّوها نحو تمويل حالات التزاع بدلا من رفاه الشعوب.

إنّ مملكة إسواتيني ملتزمة بعملية التشاور مع الشعب في برلمان الشعب، السيبايا، ومنتديات حوارية أخرى. وهذه الممارسة ديمقراطية وتشاركية حيث الجميع معيّون بعمليات صنع القرارات الهامة.

وقبل مجيئي لحضور الجمعية العامة، أجرت مملكة إسواتيني انتخابات هادئة ناجحة جداً، أثبتت أنها إحدى أنجح الانتخابات التي أجريناها على مرّ السنين. وكان نحو ٤٠ في المائة من سكان سوازيلند مؤهلين للتصويت، و ٧٠ في المائة منهم مسجّلون لكي يصوّتوا فيها. كما أنّ الانتخابات الأولية والفرعية كانت هادئة وحرّة ونزيهة جداً، بدون أيّ تأثير غير ضروري.

وفي الماضي، كان هناك يوم واحد للتصويت، أمّا في هذه السنة فقد اضطررنا لتمديد التصويت ليومين أثناء الانتخابات الأولية والفرعية. وانتخاباتنا تنسجم مع وجودنا التقليدي والثقافي، حيث يسمّي الناس من المجتمعات المحلية أشخاصا في مقاطعاتهم للتنافس على مستوى الدوائر الانتخابية، وهو ما ندعوه «التينخوندلا».

ومن ثمّ يذهب الفائزون مباشرة إلى البرلمان بوصف ذلك تمثيلاً مباشراً.

فيما يتعلق بالهدف المتمثل في القضاء على الفقر، أقرت الدولة بأن الفقر لا يزال يشكل تحدياً، وأنه يلزم بذل المزيد من الجهود للتصدي له. وإن الأداء الضعيف للاقتصاد في السنوات الأخيرة جراء الأزمة المالية العالمية أسهم في الحالة، ولهذا لا يزال يتعين فعل الكثير في هذا الصدد.

أما من حيث توفير نوعية جيدة من جودة التعليم والتعلم طوال الحياة، فقد أحرز البلد تقدماً كبيراً في تحقيق التعليم الابتدائي للجميع. ومع ذلك، هناك حاجة إلى التركيز، بدعم من القطاع الخاص، على نوعية التعليم وإدخال المزيد من المهارات المهنية.

استثمرت الحكومة إلى حد كبير في قطاع الصحة. ومع ذلك، لا يزال عبء الأمراض قائماً؛ ومن ثم يظل هذا الهدف هاماً جداً بالنسبة لشعب اسواتيني. وما برح البلد يواجه مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولذلك، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي الإبقاء على الضغوط للتصدي لتلك اللافة، فضلاً عن غيرها من الأمراض غير المعدية.

إن كفالة الأمن الغذائي والتغذية الجيدة ما انفكت تشكل أولوية وتحتل مكاناً بارزاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أن مسألة تغير المناخ لا تزال تشكل عائقاً أمام العديد من البلدان النامية. وقد تأثر بشدة إنتاجنا الغذائي بأنماط تغير المناخ والتحديات ذات الصلة.

إن توفير الموارد المالية الكافية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية كلها أمور حاسمة إذا ما أردنا أن نحقق أهدافنا العالمية.

لذلك نناشد شركاءنا في البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتعهدات التي قطعوها لبرنامج الصندوق الأخضر والتنمية المستدامة بوصف تلك مسألة ذات أولوية. ونعتقد اعتقاداً

من هنا فإن موقف مملكة اسواتيني مؤداه أنها تؤمن بالديمقراطية كفكرة، ولكن ليس كمثال أعلى، لأن الأمور التي تعتبر مثالية بالنسبة للبعض قد لا تكون مثالية بالنسبة للبعض الآخر. ومع ذلك، ستواصل مملكة اسواتيني اغتنام الفرص واحتضان التكنولوجيات والآليات التي من شأنها إنشاء مجتمع حديث.

أن هدفنا النهائي يتمثل في تحقيق المركز العالمي الأول بحلول عام ٢٠٢٢، أو على الأقل ارسال إشارات واضحة تفيد بأننا نسير في هذا الاتجاه اجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك. في السنوات الخمس الماضية، أحرز تقدم كبير في المملكة نحو القضاء على الفقر وتحسين صحة أبناء شعبنا، والهياكل الأساسية والتنمية الزراعية. ونحن واثقون من أننا سوف نرى مزيداً من التقدم في السنوات القليلة القادمة.

تنفذ مملكة اسواتيني الأهداف الإنمائية للألفية التي أصبحت نافذة في عام ٢٠٠٠، ويرمي معظمها إلى تحقيق تلك الأهداف في عام ٢٠١٥. وأحرز تقدماً جيداً في مجالات التعليم، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومكافحة الملاريا. وعلى الرغم من أن البلد نفذ عدداً من المبادرات الرامية إلى التصدي لأهداف الألفية الأخرى، لا تزال ثمة ضرورة للإسراع في الجهود الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ووفيات الأطفال والصحة الإنجابية.

إن مملكة اسواتيني، سعياً منها إلى التماس الآراء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شرعت في عملية تشاورية مكثفة. وتضم تلك العملية طائفة من ذوي المصالح، بمن فيهم الزعماء التقليديون، والشباب، والنساء، والرجال، ومجتمع الأعمال التجارية، والأشخاص من ذوي الإعاقة، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني وقطاعات مختلفة.

الأمم المتحدة المتخصصة وآلياتها. وسواصل تشجيع التفاعل الإيجابي في الساحة الدولية بين جانبي مضيق تايوان.

واخيراً، يحدوني الأمل في أن تسفر هذه الدورة عن النتائج المرجوة وغايات ملموسة. كما نتطلع إلى وضع خطة لما بعد عام ٢٠١٥ تنشئ مشهداً مؤتياً لتعيش في البشرية أجمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني مرة أخرى أن أمثل وطني الغالي على هذه المنصة.

وخلال العقد الماضي حينما تشرفت بمخاطبة هذه القاعة انتقلت جورجيا من دولة فاشلة إلى ديمقراطية السوق. وشهدنا أوجه تقدم وانتكاس على السواء، وطفرات وأخطاء معاً. ولكن أمكن للعالم أن يشهد التزام أممي المستمر نحو الحرية.

وأطلب من الأعضاء مرة أخرى اليوم أن يستمعوا لصوت أمة يتجاوز الخلافات السياسية والاجتماعية والدينية بحب

راسخاً بأن هذا يمكن أن يضيف الحافز المطلوب في إطار هدفنا المتمثل في زيادة الإنتاج الغذائي.

إن الهدف المتمثل في حصول الجميع على المياه والصرف الصحي هام أيضاً لشعب اسواتيني، حيث أن الماء متطلب أساسي جداً لأغراض الإنتاج الزراعي والصناعي، وكذلك للاستخدام المنزلي.

تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال توفير المياه الصالحة للشرب للأسر في المنازل؛ وقد بلغت نسبة شمول الأسر في هذا المجال ٧١ في المائة على الصعيد الوطني. إن توفير فرص العمل، وسبل العيش المستدامة، والنمو المنصف، كلها أمور بالغة الأهمية لتنمية أي بلد، وترتبط بالهدف المتمثل في القضاء على الفقر.

ينبغي التشديد على القيمة المضافة، ونقل التكنولوجيا وتطوير مهارات الأعمال التجارية الحرة، لا سيما للشباب. وسوازيلند بوصفها بلداً، تؤيد تأييداً كاملاً خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لأنه لا يزال من المبادئ التوجيهية للمجتمع الدولي في العمل معاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة لبلداننا.

ولا تزال مسألة إصلاح مجلس الأمن على رأس أولويات القارة الأفريقية. ونحن ندعو إلى مجلس يمنح فرصاً متساوية لجميع مناطق العالم لتعرب عن آرائها باعتبارها أسرة دولية بشأن المسائل المتعلقة بالتزاع العالمي. ونرى أن اقتراحنا عادل ومنصف بغية أن تكون أفريقيا مشاركة في شؤون المجلس باعتبارها شريكا على قدم المساواة في المنظمة العالمية.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها للدعوة لضمان أن تواصل البشرية العيش مع بعضها بعضاً بسلام. وينبغي أن تمنح كل الدول في جميع أرجاء العالم فرصاً متساوية لتبادل خبرتها وتجاربها مع المنظمة.

ويسر مملكة سوازيلند أن تشير إلى أنه، بالدعم الدولي القوي وتطورات حركة النقل مع البلدان الأخرى، زادت جمهورية الصين في تايوان مشاركتها المحدية في وكالات

وإذا كان الغرب قد عفا عليه الزمن، لماذا يعتز الملايين من أبناء بولندا وتشيكيا وإستونيا ورومانيا اعترازا كبيرا باليوم الذي دخلت فيه بلدانهم في منظمة حلف شمال الأطلسي؟ ولماذا يقوم الملايين من مواطني أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وغيرهم بالقرع العنيف لأبواب الاتحاد الأوروبي؟ وإذا كانت الحرية لم تعد تلائم روح العصر، فكيف نفسر أن انتحار مواطن غير معروف في مدينة تونسية نائية غير خريطة العالم؟ لا، لم يصل التاريخ إلى نهايته في عام ١٩٨٩ أو عام ١٩٩١، كما زعم، وهو لن يصل إلى نهايته على الإطلاق. والحرية لا تزال القوة الدافعة له وهدفه. وفي كل مكان، تجابه الرجال والنساء، الذين يودون أن يعيشوا بحرية، قوى الطغيان. والسؤال المطروح هو: هل سنكون فاعلين أم متفرجين في هذه المجاهدة؟

وفيما أتكلم، تواجه بلدان أوروبا الشرقية المتطلعة إلى الانضمام إلى الأسرة الأوروبية للدول الحرة والديمقراطية ضغوطا وتهديدات مستمرة. ووضعت أرمينيا في موقف حرج ووقعت على اتحاد جمركي لا يصب في مصلحة تلك الدولة أو مصالح دول منطقتنا. ويجري حصار مولدوفا. وتعرض أوكرانيا للهجوم. وتواجه أذربيجان ضغوطا استثنائية. وجورجيا واقعة تحت الاحتلال.

لماذا؟ لأن الإمبراطورية القديمة تحاول استعادة حدودها القديمة. وكلمة "حدود" ليست الكلمة المناسبة لأن الإمبراطورية - سواء كانت الإمبراطورية الروسية أو الاتحاد السوفيتي أو الاتحاد الروسي أو الاتحاد الأوروبي الآسيوي - لم تكن لها حدود على الإطلاق. ولم يكن لها سوى هوامش.

لقد حضرت اليوم لأتكلم باسم تلك الهوامش. والاتحاد الروسي، خلافا لكل الدول، ليس لديه اهتمام بان تكون حوله دول مستقرة.

وما يسعى له الكرملين هو وجود بلدان مجاورة في حالة اضطراب مستمر. وهو يرفض مجرد فكرة وجود حكومات

مشترك للحرية - وهو صوت زاخر بالأمل، بالرغم من جميع المشاكل التي وجدها والتحديات التي لا يزال يتعين علينا أن نتغلب عليها. وبالنظر إلى عالمنا اليوم، اعتقد اننا بحاجة إلى صوت الأمل هذا.

إن الشعور بالتفاؤل في بداية تسعينيات القرن الماضي، حينما بدا طبيعيا انتشار القيم الليبرالية والديمقراطية وأعلنت نهاية التاريخ وكانت الأمم المتحدة تتهيا لتصبح قلب وروح عالم ينعم بالسلام في نهاية المطاف، التفاؤل في ذلك العصر - الذي كان واضحا حينما كنت طالبا في نيويورك وزرت الأمم المتحدة بصفتي متدربا - سحقته في ذلك الوقت موجة من التشاؤم والتشكك.

والعالم لا ينعم بالسلام. والبشرية ليست متصالحة مع نفسها والأمم المتحدة لم تصبح قلب عالم متحد وروحه. وفي الوقت الحالي تحاول الحضارة الغربية، حالما انتصرت، أن تعالج أزمة اقتصادية واجتماعية وروحية عميقة. وفي أوروبا الشرقية تواجه الثورات الملونة التحدي من نفس القوى التي دحرها قبل أعوام قليلة. وفي الشرق الأوسط حلت مكان الصور المجيدة للحشود المبتهجة مقاطع الفيديو المروعة للأطفال الذين قتلوا بالغازات في دمشق.

وتوجد العديد من الأسباب الوجيهة التي تدعو إلى الشعور بخيبة الأمل. ولكن هل ينبغي أن يحل مكان طلاقة الأمل لفترة التسعينيات التشاؤم الطليق بنفس القدر، وإحساس باليأس يؤدي إلى خنق الأمل؟ وهل يدعونا اتضاح أن توسيع الديمقراطية والحرية يتطلب كفاحا مريرا إلى أن نتخلى عن معتقداتنا ومبادئنا؟

لقد قدمت إلى هنا اليوم لكي أتبادل الأمل بالنيابة عن وطني ولكي انافح باسم الشعب الجورجي الاستسلام السائد للقدر. و قدمت إلى هنا لمخاطبة من يتشككون ومن يترددون ومن يحاولون الاستسلام.

بأسلاك شائكة جديدة ويهدد اقتصادنا ويتحرك نحو خط أنابيب باكو - سوبسا الحيوي ويقترب أكثر فأكثر من الطريق السريع الرئيسي في جورجيا، ليضع بذلك استدامة بلدنا في حد ذاتها موضع شك.

إننا واحدة من الدول القليلة جدا في التاريخ، وهي دولة أفتخر بها جدا، التي تعرضت للأسف لهجوم شامل من قبل روسيا. ونحن الدولة الوحيدة، عبر قرون عديدة، التي حافظت على استقلالها وكيانها كدولة على الرغم من الهجوم الشامل الذي شنه جيش روسي قوامه أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جندي وعلى الرغم من تعرضها للقصف من قبل ٢٠٠ طائرة ولهجوم أسطول البحر الأسود الروسي بكامله وعشرات الآلاف من المرتزقة. وقد بقيت دولتنا واستقلالنا على الرغم من جميع هذه الأشياء. ولكن ينبغي ألا نخاطر بفقد أي من ذلك في وقت السلم. ولقد نجونا لأننا كنا متحدين؛ ونجونا لأن العالم كان يقف بجوارنا. وآمل أن يظل العالم في صفنا فيما نتعرض لهذا الضغط.

جئت إلى هنا، باسم الشعب الجورجي، لأطلب من المجتمع الدولي الرد بقوة على العدوان ومساعدتنا على وضع حد لضم روسيا لأراضيها. وعداء فلاديمير بوتين وفريقه تجاه الحكومة التي أشرف بقيادتها منذ ما يقرب من عشر سنوات ليس مبنيا على كراهية شخصية أو سوء فهم ثقافي. وأي تفسير من هذا القبيل هو مجرد ذر للرماد في العيون.

فقد جاء سلفي، الرئيس شيفرنادزة، من بين صفوف أعلى مستويات النخبة السوفياتية. وأعيد إلى السلطة في جورجيا بمساعدة روسية مباشرة في التسعينيات من القرن الماضي من خلال انقلاب عسكري. واشتهر بمهاراته الدبلوماسية السوفياتية، وذلك على عكسي أنا. ومع ذلك، ما فتئت روسيا تقوض سلطته بل وحاولت اغتياله عدة مرات.

والأمر لا يتعلق بغامساخورديا - أول رئيس لجورجيا - أو بشيفرنادزة أو ساكاشفيلي أو رئيس الوزراء الحالي

مستقرة في جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا، بل يفرض وجود حكومات تحاول أن تكون صديقة لمصلحه. ولم أكن على الإطلاق من محبي ما يطلق عليه الفرنسيون "لغة المراوغة". ولكن إذ تقترب فترة ولايتي الثانية من النهاية، استشعر الحاجة إلى الكلام بصراحة. ولكن دقيقين للغاية.

هل يعتقد الأعضاء أن فلاديمير بوتين يريد أرمينيا أن تنتصر انتصارا حاسما على أذربيجان، على سبيل المثال؟ لا. فذلك سيجعل أرمينيا قوية للغاية ومن المحتمل مستقلة للغاية. وهل يعتقد الأعضاء أن العكس صحيح، وان موسكو تريد باكو أن تنتصر على يريفان؟ من البديهي، انها لا تريد ذلك. فالنهوض الحالي لأذربيجان العصرية والديناميكية يمثل كابوسا للقادة الروس. لا، إنهم لا يريدون لأي أحد أن ينتصر. والصراع نفسه هو هدفهم، لأنه يبقى كلتا الدولتين تابعتين ويعرقل اندماجهما في الفضاء الأوروبي المشترك.

وهل يعتقد الأعضاء أن الهزيمة الانتخابية للقوى التي قادت الثورة البنفسجية في أوكرانيا أدت إلى أن يتخذ الكرملين نهجا الطف نحو ذلك البلد؟ على العكس، تكلمت بالأمس بصراحة عن تقطيع أوصال تلك الدولة. وسمعت من فوري الخطاب قبل يومين. وهل يعتقد الأعضاء أن الكرملين سيوافق على مناقشة إنهاء احتلال مناطقنا في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، الآن بعد أن تغيرت الحكومة في تبليسي. هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ويستمر ضم القوات الروسية لأراضي جورجيا.

بالأمس، طرد المحتلون مرة أخرى مواطنين جورجيين من ديارهم وشرعوا في تدمير قراهم وبيوتهم وبيوت آبائهم وأجدادهم. وهم يستولون في وضح النهار على مقابرهم مع الإفلات التام من العقاب. هل هذه مقاومة؟

وعلى الرغم من البيانات الودية الصادرة عن الحكومة الجورجية الجديدة في الأسابيع والشهور الأخيرة، يواصل الجيش الروسي تعزيز موقفه، حيث يقسم المجتمعات المحلية

محاضراته. فقد تم تشكيل الاتحاد الأوروبي الآسيوي باعتباره بديلا عن الاتحاد الأوروبي وأعلن عنه فلاديمير بوتين بوصفه المشروع الرئيسي لرئاسته الجديدة، إمبراطورية روسية جديدة. ونظرا لأن التكامل الأوروبي والتكامل الأوروبي الأطلسي يستغرقان وقتا طويلا ويتطلبان جهدا هائلا؛ ونظرا لأن هناك لحظات ربما يعتقد فيها المرء أنه يطارد سرايا؛ ونظرا لأن التهديدات تصبح قوية جدا والضغط مباشرا جدا فيما تبدو الوجود بعيدة المنال جدا - ربما يسقط بعض الناس في منطقتنا ضحايا للتعب وقد يسألون أنفسهم: "لماذا؟". واليوم، أريد أن استكشف تحديدا "لماذا؟".

إن دولنا تواجه خيارا مجتمعيا أو خيار حياة أكثر بكثير من كونها تواجه خيارا يتعلق بالسياسة الخارجية أو التحالفات الدولية. وعلى شعوبنا أن تقرر ما إذا كانت تقبل العيش في عالم من الخوف والجريمة: عالم يُنظر فيه إلى الخلافات باعتبارها تهديدات وإلى الأقليات بوصفها جرات للملاكمة؛ عالم يجد فيه المعارضون أنفسهم في مواجهة عدالة انتقائية أو الضرب؛ عالم نعرفه نحن في منطقتنا، وكذلك سكان بعض المناطق الأخرى من العالم، حق المعرفة لأنه هو العالم الذي نشأنا فيه. والاتحاد الأوروبي الآسيوي يمثل في آن معا ماضيينا القريب والمستقبل الذي صاغه لنا بعض ضباط المخابرات السوفياتية السابقين في موسكو. وعلى الجانب الآخر، تفودنا تقاليدنا التي أعيد إحيائها وتطلعاتنا التي مضى عليها قرون نحو عالم آخر يسمى أوروبا.

ونحن نعلم جميعا أن المجتمعات الأوروبية لا تزال بعيدة عن الكمال. فهناك أيضا، يمكن أن يواجه المرء مخاوف وشكوكا وغضبا وكرهية وعدم مساواة اجتماعية. ولكن في الوقت ذاته، تسود الجدارة هناك على المحسوبية ويمثل التسامح أساسا للحياة العامة والمعارضون الحاليون هم وزراء المستقبل، وليسوا أشخاصا مصيرهم السجن أو أعداء يستحقون الضرب.

إيفانشفيلي. فتلك الأسماء لا تهم في الواقع عندما تكون الرهانات كبيرة جدا. والأمر يتعلق بإمكانية، أو عدم إمكانية، قيام دولة بمعنى الكلمة في جورجيا وخارجها. لماذا؟ لأن السلطات الروسية الحالية تعرف حق المعرفة أنه بمجرد بناء مؤسسات قوية في أوكرانيا أو جورجيا أو مولدوفا أو في أي مكان آخر وبمجرد ظهور دول قائمة بوظائفها، فإن هذه المؤسسات وهذه الدول ستقوم بالتعبير عن إرادة شعوبها، في أن تصبح مستقلة تماما وتتحرك نحو أوروبا، وإنفاذاها.

وبالتالي، فقد اعتُبرت تجربة الإصلاحات الناجحة وإنشاء دولة قائمة بوظائفها في جورجيا فيروس، يمكن ومن شأنه أن يلوث منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي بأسرها. ووفقا للبنك الدولي، فقد أصبحنا أقل البلدان فسادا في أوروبا ونتصدر قائمة أكثر الدول إصلاحا في العالم وصرنا من بين أفضل الأماكن لممارسة الأعمال التجارية والبلد الذي يشهد أقل عدد من الجرائم في أوروبا بعد أن كنا واحدة من الدول التي تشهد أكبر عدد من الجرائم. وذلك هو الفيروس الذي ينبغي القضاء عليه بكل الوسائل الممكنة.

ولهذا السبب، عانت الأمة الجورجية حظرا وحربا وغزوا واحتلالا وحدث كل ذلك منذ عام ٢٠٠٦. ولكن هذا هو السبب أيضا في أن مقاومة الشعب الجورجي وقدرة الديمقراطية الجورجية على التحمل في غاية الأهمية للمنطقة بأسرها.

والجهود الرامية إلى عكس اتجاه تقدم الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في منطقتنا - وهو تقدم يستند إلى إرادة شعوبنا - تصبح أشد كثافة على نحو مطرد. وتلك الجهود تحمل اسما: الاتحاد الأوروبي الآسيوي. وأنا أشعر بالغبثان عندما يحاضر ضابط المخابرات السوفياتية فلاديمير بوتين العالم عن الحرية والقيم والديمقراطية. فذلك هو آخر شيء يمكنه القيام به للعالم، بوصفه الزعيم الديكتاتوري لواحدة من آخر الإمبراطوريات المتبقية. ولكن هذا المشروع الجديد أخطر من

تمتلكوا روعي أبدأ". فهل نحن صم لدرجة عدم سماع أصوات الأساقفة والكهنة الذين عذبوا وقتلوا على أيدي الإمبرياليين الروس والشيوعيين الروس؟ وهل نحن غير مثقفين لدرجة أننا لا نتذكر من الذين أعادوا طلاء كنائسنا ومحو رسوما الجدارية المقدسة؟ وهل نحن عميان اليوم لدرجة أننا لا نرى اليوم تدمير كنائسنا على يد نفس الأشخاص الذين دمروا كنائسنا في القرن التاسع عشر - الروس الموجودون الآن في الأرض المحتلة؟

إننا بحاجة إلى معرفة تاريخنا. وتاريخنا يعلمنا أن التسامح أساس السيادة في منطقتنا. وهو ليس مجرد واجب أخلاقي، بل قضية أمن قومي. وعلينا معرفة تاريخنا لكي نفهم أن نفس المبدأ الإمبريالي القديم - فرق تسد - يجري تطبيقه اليوم كما حدث قبل قرنين من الزمان.

انظروا إلى منطقتنا اليوم، وربما يتذكر من لديهم بعض الإمام بتاريخ القوقاز سفك الدماء الذي حدث بين أرمينيا وأذربيجان في عام ١٩٠٥، والذي دبرته الحكومة القيصريّة بشكل مباشر؛ ولنقارنه ببداية الصراع في كاراباخ في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. فقد كان الجيش الروسي موجودا هناك بأعداد كبيرة. وبدأت الحرب أمام أعين الروس الذين تظاهروا بمساعدة الجانبين، ولكنهم كانوا يأججون الصراع في الواقع.

وربما يتذكرون - مثلما أتذكر جيدا - بداية الحرب في منطقة أبخازيا الجورجية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي عندما كانت الجماعات شبه العسكرية الجورجية تحصل على أسلحتها من نفس القوات الروسية التي كانت في واقع الأمر تقود وتوجه وتساعد الميليشيا الأبخازية وتقصص الأراضي الجورجية وتجلب المرتزقة الشيشان من أجل القضاء على أي شكل من أشكال التضامن بين دول شمال وجنوب القوقاز. وقد فعلوا ذلك مثلما أرسلوا، ولنفس السبب قبل أكثر من

والخيار، عندما يجري التعبير عنه بهذه الطريقة، يكون واضحا جدا لشعوب منطقتنا، مما جعل بعض الاستراتيجيين في الكرملين - ممن يسمون أنفسهم "خبراء التكنولوجيا السياسيين" - يقررون إلغاء الحقيقة واختلقوا أكاذيب يروجونها في جميع أنحاء أوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأماكن أخرى كثيرة.

وأبواقهم في بلداننا - ممن يُسمون الطابور الخامس بوعي أو من دون وعي - يربطون بين الاتحاد الأوروبي وتدمير القيم الأسرية وتآكل التقاليد الوطنية وتشجيع المثليين والمثليات وتقويض أدياننا التقليدية.

والغريب أننا في السنوات الأخيرة، وقد زاد ذلك حتى في الشهور الأخيرة، نسمع في تبليسي وكيف وكيشينيوف نفس الموسيقى القبيحة التي تم تلحينها لأول مرة في موسكو. ونسمع أن تقاليدنا تنهار تحت تأثير الغرب وأنه سيتم الاستعاضة عن الأعياد المسيحية بمسيرات الاعتزاز للمثليين وعن الكنائس بمدينة ديزني لاند متعددة الثقافات. ونسمع أن هويتنا الأرثوذكسية في خطر. وبعد كل ذلك، نسمع أننا نشاطر أسيادنا السابقين احتراماً مشتركاً للآداب العامة والتقاليد.

فهل نحن سُذج لدرجة تصديق أكاذيب بوتين وغيره، مثلما فعلت الأجيال الأخرى، مما يسمح باختطاف سيادتنا؟ وهل نحن غير منصفين لأجدادنا لدرجة الاعتقاد بأننا نُخلد ذكراهم بشن هجمات على المساجد أو ارتكاب مذابح؟ وهل نحن غير مدركين لتاريخنا لدرجة أننا نسمح له بأن يعيد نفسه إلى ما لا نهاية؟

وعندما نسمع الموسيقى المزيفة لجماعة الإخوان الأرثوذكسيين يغنيها الإمبرياليون الروس، ألا يمكننا سماع الصوت الحقيقي للبطيريك كيريون الذي اغتيل أو الصوت السرمدى للبطيريك أمبروسي خيلايا الذي عذب لعدة أيام وأسابع لمجرد أنه وجه نداء إلى مؤتمر جنيف للاعتراض على غزو بلده؟ وقد قال للمحققين الروس: "يمكنكم امتلاك جسدي ولحمي ولكن لن

أي جهد على الإطلاق. وتنحصر الشروط فحسب في السلبية والضحالة وغياب الكرامة الوطنية والاستعداد لأن تكون عبدا.

من ناحية أخرى، من أجل تشكيل اتحاد حقيقي، لا غنى عن بذل جهد جبار وتلبية معايير دقيقة، لأن المبادئ هي بالتحديد التي تنشئ الاتحادات. لذلك، أقول لأولئك الذين يشككون، بأن الاختيار ينبغي أن يكون بديهيًا، إن هذا على وجه التحديد لأن الاتحاد الأوروبي، يطالب ببذل الجهود ويفرض معايير للانضمام - لأنه لا يسعى إلى استيعابنا، في حين أن الاتحاد الأوروبي - الآسيوي يحلم بذلك.

ولكن يوجد سبب أفضل للقول بأن الاختيار بديهي. الخيار بديهي لأن المشروع الروسي محكوم عليه بالفشل. لا توجد إمبراطورية مستدامة اليوم، فنحن نعيش في القرن الحادي والعشرين. ومن المؤكد أنه ليس القرن الروسي، والإمبراطورية الروسية هي آخر الإمبراطوريات التي عفا عنها الزمن في العالم. وإذا عدنا إلى التاريخ، لم تخسر فرنسا والمملكة المتحدة مستعمراتهما لأن المستعمرات كافتحت من أجل استقلالها فحسب، ولكن أيضا لأن شعبي باريس ولندن لم يعودا في النهاية مؤمنين بإمبراطوريتهما.

هذا ما يحدث بالضبط في الاتحاد الروسي هذه الأيام. ويجري رفض حلم الإمبراطورية أولا، كما رأينا، في هوامشها. ولكن الأهم، ربما، هو رفض فكرة الإمبراطورية في مركزها بالذات. ولا يظهر هذا الرفض في الاحتجاجات العامة فحسب، أو في ازدياد المعارضة الذي أظهرته استطلاعات الرأي في المدن الرئيسية في الاتحاد الروسي. بل يظهر من خلال الاستخفاف الشامل للنخب الروسية برؤية بوتين للمنطقة الأوروبية الآسيوية. والناس الذين من المفترض أن يخدموا المشروع، لا يعتقدون بأنه مجد.

سوف يصل مسار الإمبريالية الذي رفض في هوامشه ورفض في مركزه إلى طريق مسدود، سيفشل الاتحاد الأوروبي - الآسيوي، وسوف يصبح الاتحاد الروسي في النهاية دولة أمة

قرن، ضباطا جورجيين إلى خط الجبهة في حروبهم ضد أبناء الشيشان وانغوشيتيا وداغستان.

ويمكننا أيضا النظر إلى فترات أخرى عبر العصور ويمكننا النظر إلى بولندا أو أوكرانيا، وسنرى نفس الصور.

في كل مكان وصلت إليه، وترت الإمبراطورية العلاقات بين الشعوب المقهورة ورفقتها بجدار من العدا والتعصب. للأسف، حقق ذلك أهدافه في الماضي. ولكن مما يؤسف له أكثر استمرار ذلك اليوم.

بني الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أعظم نجاح سياسي تحقق خلال العقود الأخيرة، على ثلاث دعائم، يمكن وصفها بأنها رفض ثلاثي، رفض للقوميين المتطرفين الذين قادوا أوروبا إلى انتحار جماعي في حريين عالميتين وأهوال النازية، ورفض الشيوعية، التي كانت تهدد بالانتشار في جميع أنحاء القارة والعالم، وأخيرا، رفض الاستعمار والإمبريالية. استغرق الأمر وقتا بالنسبة للإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، كما يتذكر ذلك جيدا وبشكل مؤلم العديد من المشاركين اليوم، من ضحايا الإمبريالية الفرنسية أو الإمبريالية البريطانية، حتى تقبلان ذلك الرفض الثالث. وشكل تخليهما عن مستعمراتهما الثمن الذي كان عليهما دفعه لتحديث اقتصاداتهما وتطوير ديمقراطياتهما. وكان أيضا الثمن الواجب دفعه من أجل تحقيق وحدة أوروبا تحقيقا كاملا.

ويستند الاتحاد الأوروبي - الآسيوي إلى فرضية معاكسة تماما. يغذيها التعصب، وتقودها الهياكل القديمة للاستخبارات السوفياتية الكي جي بي، وهي مصممة لإحياء إمبراطورية قديمة. وهذه هي ماهية الاتحاد الأوروبي - الآسيوي. إن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - الآسيوي سهل جدا بالطبع. ولا توجد معايير اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية يتعين استيفاؤها؛ وأن يصبح بلد ما مستعمرة، لا يتطلب في الواقع

إن ذلك سيحدث، ليس خلال العقود القادمة ولكن خلال السنوات القادمة. وبعد سنوات قليلة من الآن، ستتذكر الجمعية العامة كلامي، سيكون فلاديمير بوتين قد غادر الكرملين واختفى من السياسة الروسية، حتى لو قال إنه سيظل مدة ٢٠ عاما أخرى أو أكثر. وسيتذكره المواطنون الروس كشبح من العصور القديمة، من أزمنة الفساد والقمع.

ولا أحد يعرف ما إذا كانت العملية ستكون هادئة أو عنيفة، وهل سيكون خليفته قويا أو ليبراليا أو كليهما معا، ولكن ما يهم هو شيء آخر، إن الاتحاد الروسي لن يظل إمبراطورية، بل سيصبح في النهاية دولة أمة عادية. وذلك هو الاحتمال الذي يتعين علينا جميعا الاستعداد له معا.

وفي الوقت نفسه، لأن منطقتنا تظل منطقة مواجهة، ينبغي للأمم السابقة سابقا توحيد قواها بدلا من زيادة فرقتها. لقد فهم بعض القادة وبعض البلدان في الماضي أن حرية أمة واحدة مرهونة بجزية كل الأمم المقهورة الأخرى، مثل بولندا، التي حملت لقرون عديدة بتوحيد كل الناس المضطهدين، أو على غرار بولندا بقيادة المشير بيلسودسكي، التي دعت جميع الشعوب المضطهدة أو ضباطها إلى الوحدة تحت راية الاستقلال البولندي والقوات المسلحة البولندية. ولكن لم يستفد أجدادنا من قوة كبيرة وقوية بما يكفي، فهتمت بأن مصلحتها الاستراتيجية الحفاظ على سيادة كل دولة من دولنا. اليوم تلك القوة موجودة، وهي بكل نواقصها، الاتحاد الأوروبي.

ونحن نقرب من انعقاد مؤتمر قمة شراكة فيلنيوس الشرقية، أود أن أكرر الدعوة التي وجهتها مرات عدة خلال السنوات الأخيرة. من خلال إطلاق الشراكة الشرقية كرد على غزو جورجيا عام ٢٠٠٨، وقد وفر الاتحاد الأوروبي لدولنا قاعدة للتعاون تحت مظلته الخيرة. ويجب علينا أن نستثمر أكثر من ذلك بكثير فيها. كما يجب علينا تطوير مشاريع مشتركة، تركز أولا وقبل كل شيء على الإصلاحات الضرورية التي

لها حدود بدلا من هوامش، بلد حقيقي بحدود حقيقية. عندئذ سيشرع في السعي إلى إقامة علاقات مستقرة مع دول مجاورة مستقرة. ومن ثم سيحل التعاون محل المواجهة.

سيحدث ذلك، وفي وقت أقرب بكثير مما يظن الناس، لصالح الهوامش، ولكن الأهم من ذلك كله لصالح الشعب الروسي نفسه.

وسيحدث ذلك، لأن المشروع الإمبريالي قد أضحى سخيفا لجيل من المواطنين الروس الذين هم من بين المستخدمين الأكثر حماسا لشبكة الإنترنت في العالم.

وسيجري ذلك بسبب استخدام التمييز العرقي على أراضي الاتحاد الروسي، لكنه لن يجعل الاتحاد الروسي دولة أقوى وأكثر وحدة.

وسيحدث ذلك لأن الموارد التي لا نهاية لها التي تتيحها عائدات النفط والغاز تواجه تحديات جراء الفرص التي تتيحها استغلال الغاز الطفلي والطفل الزيتي. وتقوض ثورة الغاز الطفلي حقا آخر الامبراطوريات الاستبدادية في العالم.

سيحدث ذلك لأن الغاز وحده لا يحل محل التحديث الاقتصادي.

كما أن ذلك سيحدث بسبب الفساد وغياب العدالة.

سيحدث ذلك لأن مناطق بأكملها بدأت تنفر من التمييز والعنف، لأن شعوب الشيشان وإنغوشيا وداغستان وتارستان وباشكورتستان وأماكن أخرى كثيرة قد تعرضت لاضطهاد شديد جعلها لا تشعر بأنها جزء من أي مشروع مشترك مع السلطات المركزية في موسكو.

سيحدث ذلك لأن الإحباط والغضب والكراهية قوية لدرجة لا يمكن تحملها، والمثل الأعلى الموحد غائب تماما.

الروس حشدا من الرجال الداغستانيين ليشهدوا الإعدام. أمروا واحدا منهم بإزالة الكرسي الذي كان بيسنغور واقفا عليه، من أجل إعدامه. كان الروس يعلمون ما كانوا يفعلونه، حيث كانوا يأملون في تأجيج الثأر المحلي والاقتتال، الذي هو تقليد قديم في منطقة القوقاز. بعد أن رأى ذلك، حرك الباسل بيسنغور الكرسي بنفسه، وقام بالانتحار وهو أمر محرم في جميع الأديان، بما فيها الإسلام، محافظا بذلك على العلاقات بين الجيران.

ورغم هذا الفشل الواحد، كم مرة تكلفت استراتيجية تقسيم الجيران بالنجاح بين دول القوقاز؟ يجب أن نتوقف. وهذا هو السبب في إطلاقي العديد من المشاريع خلال رئاستي لتعزيز اتصالات الشعوب بين شمال وجنوب القوقاز، في إطار مشاريع تركز في معظمها على التعليم وعلى تبادل الطلبة الجامعيين. لهذا السبب، اعترف البرلمان الجورجي بالإبادة الجماعية للشعب الشركيزي، الواردة في الصفحات المساوية والأقل شهرة من تاريخ العالم، عندما تم محو شعب كامل، نظرا لحاجة الإمبراطورية الروسية إلى أرضه.

وينبغي أن نعزز تلك الجهود. وينبغي أن نُعدّ العُدّة لتهيئة الإمبراطورية وللتغلب بسرعة على إرث الكراهية لديها. وينبغي لنا، نحن أبناء جورجيا، أن نُعدّ العُدّة لمغادرة القوات الروسية لأقاليمنا المحتلة، وانسحاب موسكو من تسخينفالي وسوخومي في أبخازيا. وينبغي أن نستعد لاستقبال مواطنينا العائدين من أبناء أوسيتيا وأبخازيا، كأشقاء وشقيقات وليس كأعداء.

وينبغي أن نُعدّ العُدّة للوقت الذي سيعود فيه مئات الآلاف، بل أكثر من نصف مليون من الأشخاص المشردين الداخليين الجورجيين والمنتقلين لفتات عرقية أخرى، إلى ديارهم المهجورة، لأن ذلك الوقت سيأتي على نحو أسرع مما نظن.

وبينما تقترب فترة ولايتي الثاني من نهايتها، فإنني أفتخر بما حققته جورجيا من إنجازات كثيرة خلال مدة ولايتي. لقد

يجب علينا القيام بها معا، لأن الإصلاحات تعني بالنسبة لنا جميعا الدولة والاستقلال.

وكانت الامبراطورية الروسية كاترين الثانية تعرف ذلك جيدا. فعندما بدأت بولندا تنفيذ برنامج إصلاحات طموح بنجاح، على أساس التعاليم التنويرية الفرنسية والبريطانية، رغم المحاولات الروسية الرامية لمواجهة تلك الإصلاحات، كتبت رسالة طويلة وسرية إلى الإمبراطور الألماني فريديريك عظيم بروسيا. كانت الرسالة وتظل أكثر التعابير إثارة للدهشة بشأن طبيعة واستراتيجية المشروع الإمبريالي. فهي تشير إلى أن الإصلاحات الجارية كانت تشكل خطرا على كل من الاتحاد الروسي وبروسيا لأنها ستحول بولندا إلى دولة حقيقية، وتشير إلى ضرورة وقف الإصلاحات ومهاجمة بولندا وتقطيع أوصالها قبل تنفيذ الإصلاحات بشكل كامل، بحيث لا تكون ثمة حاجة لاحتلالها مرة أخرى. ولن تبدو هذه الرسالة غير مألوفة لأولئك الذين يعرفون كم كان فلاديمير بوتين يمقت التجربة الجورجية خلال العقد الماضي. كان العديد من الروس يتساءلون، إذا كان بوسع جورجيا التي كانت فيما مضى دولة فاسدة وبلدا تسوده الجرائم، وبلدا تتحكم فيه المافيا، ويعتبر دولة فاشلة، النجاح، فلماذا لا ينجح الاتحاد الروسي؟ لقد كان مشروعنا خطرا من الناحية الإيديولوجية. للمرة الأولى، كان يجري بناء دولة أمة تتسم بالكفاءة في القوقاز، وكان يتعين سحق الإصلاحات قبل أن تؤتي أكلها.

يجب أن تكون الوحدة قاعدتنا في أوروبا الشرقية، بما في ذلك في القوقاز المقسم. لقد تحدثت عن بدايات الحرب في أبخازيا. يمكنني أن أتذكر مشهدا قديما يميز رمزيا تاريخ القوقاز. تم في نهاية التمرد بقيادة شامل، الإمام العظيم لشمال القوقاز، ضد الإمبراطورية الروسية، بعد استسلام شامل، وبعد جرح الزعيم الشيشاني بيسنغور الذي كان لا يزال يقاتل وإلقاء القبض عليه. ولأن بيسنغور كان سيعدم، جلب الضباط

القيام به في القرن العشرين. ونحن أمة، بل يجب أن نبقي أمة توحيدها هويتنا التاريخية ورغبتنا في الانضمام إلى أسرة الأمم الديمقراطية في أوروبا، وهي الأسرة التي ما كان لنا أن ننفصل عنها أبداً في المقام الأول لأنها أسرتنا. والشعب الجورجي لا يزال يتعين عليه قطع مشوار طويل صوب الحرية والوحدة الإقليمية والاندماج في أوروبا، وسأظل أكرس كل يوم من حياتي للنجاح في ذلك، باعتباري مواطناً فخوراً من أمة فخورة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جورجيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها.

اصطحب السيد إمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موري (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأشكر الرئيس المنتهية ولايته على قيادته الممتازة. كما أود أن أعرب عن احترامي وتقديري للأمين العام على التزامه الثابت بمهمة الأمم المتحدة ومثلها العليا.

أخرجنا جورجيا من الظلمات، وأدخلنا تدابير غير مسبوقة لإضفاء الشفافية على خدمتنا العامة، وأرجعنا أطفالنا إلى المدارس وقضينا على العصابات. وقربنا دولتنا على نحو لم يتحقق من ذي قبل من تحقيق حلم الاندماج الأوروبي لديها، وعملنا جاهدين على تجديد روح التسامح التي اهتدت بها جورجيا في ماضينا المجيد.

لقد قمنا بالكثير من الأعمال الإيجابية، لكنني كأبي قائد - عندما أصبحت رئيساً كنت حينئذ أصغر رئيس في العالم - أدركت أن بعض الأمور تمت بثمن باهظ للغاية بسبب انعدام التجربة. ففي خضم مسارعتنا إلى إرساء واقع جديد على ضوء خلفية تهديدات داخلية وخارجية، اختصرنا الطريق وارتكبنا بعض الأخطاء بالتأكيد. وقد أفرطنا أحياناً وفي أحيان أخرى فرطنا. وأعترف بكامل مسؤوليتي في ذلك الصدد، وأحس صادقاً بما يشعر به من يعتقدون أنهم لم يستفيدوا بما فيه الكفاية من عملنا، بل أنهم كانوا ضحايا أساليبنا المتطرفة.

وأود أن أقول لمواطنينا الجورجيين - الذين أيدوا مشروعنا، وسياساتنا وحزبنا، والذين رفضوها - كم أنا فخور بما أبانوا عنه من نضج. لقد وعدناهم بهذا المشروع، لكننا لم نعدهم بأنه سيسير بصورة سلسلة. وكنا طموحين للغاية لأن أبناء شعبنا كانوا على قدر كبير جداً من النضج والشجاعة. وأود أن أقول لهم من على هذا المنبر كم أشعر بالتواضع أمام ما قدموه من تضحيات وما بذلوه من جهود.

نحن أمة توحيدها مشاعر الحب المشترك للحرية والكرامة، وينبغي أن تبقى كذلك. ونحن أمة توحيدها مشاعر عميق الاحترام لتضحيات جنودنا، أمة تتشاطر الإحساس بالأسى عندما يموتون - في أفغانستان، مثلاً - ومشاعر الافتخار ببسالتهم. نحن أمة تفتخر بجنودها، أمة وقفت في وجه قوة الغزاة الروس التي تفوق مائة مرة حجم قوتنا، وأتاحوا لنا وللعالم الوقت لنحتشد ونحمي أنفسنا واستقلالنا - وهو أمر، أقول بكل الاحترام الواجب، إن الكثير من الأمم الأقوى والأكبر حجماً منا لم يكن بمقدورها

الجزرية، وتدمر منظومتنا المرجانية وتجبر الكثير من أبناء شعبنا على الخروج من ديار أجدادهم. ومن مصلحتنا جميعا، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، أن نقوم بإيجاد السبل الكفيلة بالتقليل إلى أقصى حد مما نلحقه من ضرر بأمننا الأرض.

وما من جهة أخرى عدا المجتمع الدولي بمقدورها معالجة تلك القضية. ولبلوغ ذلك الهدف، فإن المعاهدة الشاملة لتغير المناخ، المزمع اعتمادها في عام ٢٠١٥، يجب أن تفرض التزامات ملزمة قانونا.

يجب أن تعكس هذه الالتزامات مستوى من الطموح أعلى بكثير من مستوى الطموح في إطار فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. ويجب أيضا أن تكون إجراءات التخفيف لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠ طموحة بما فيه الكفاية من أجل سد فجوة الانبعاثات.

وأكرر الإعراب عن الأمل في أن يتصدى العالم للزيادة الخطيرة في مستويات الهيدروفلوروكربون عن طريق الإنهاء التدريجي لاستخدام هذه المواد الكيميائية في إطار بروتوكول مونتريال. كانت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أول من قدم اقتراحا مبتكرا في هذا الصدد. ونرحب بالإعلان مؤخرا عن الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة على الإنهاء التدريجي لاستخدام الهيدروفلوروكربون. ونرحب أيضا بالتطورات المماثلة في جميع أنحاء العالم. من شأن تحقيق الإنهاء التدريجي لاستخدام الهيدروفلوروكربون في إطار البروتوكول بناء الثقة والزخم لاتخاذ إجراءات هامة في ما يتعلق بتغير المناخ في المستقبل. وتتمثل المساهمة البارزة الأخرى في إعلان ماجيرو من أجل القيادة في مجال المناخ، الذي تعهد بموجبه جميع زعماء بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ بتعزيز جهود بلدانهم من أجل مكافحة تغير المناخ.

وإذ نمضي قدما نحو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الأهمية الكبيرة لمحيطات العالم. ونحن

منذ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، والمجتمع الدولي يؤيد المبدأ المتمثل في أن أفضل شكل من أشكال التنمية هو الشكل الذي يلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. لكن منذ ذلك الوقت، أصبحت أنماط الإنتاج والاستهلاك مستدامة على نحو متزايد، مُستندةً أساسا على الرغبة في تطوير الاقتصادات مهما كان الثمن. وبالتالي، اقترحت ولايات ميكرونيزيا الموحدة النهج التالي فيما يتعلق بالتنمية العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

أولا، إن أي خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تتجاوز نطاق تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتركز على التنمية المستدامة. ثانيا، لكفالة تنفيذ التنمية المستدامة بصورة فعالة وشاملة، فإن يجب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تفي بالأركان البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها التنمية المستدامة. وأخيرا، لا بد من التعاون والمساعدة الدوليين لتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وقد انطوت الأهداف الإنمائية للتنمية على تحديات كبيرة. ونحن لا نزال نتطلع إلى الحصول على مساعدة المجتمع الدولي بغية التغلب على تلك التحديات ونحن نصدد وضع أهداف التنمية المستدامة.

وبينما تنظر هذه الهيئة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي ألا ننسى نقطة هامة: لا يمكن الفصل بين التنمية والبيئة. ولا يمكن لأي بلد أن يطور اقتصاده بدون إلحاق ضرر كبير ببيئته الطبيعية. وبينما يسعى المجتمع إلى التقدم الاقتصادي، فإن البيئة الطبيعية التي اعتمد عليها أجدادنا طيلة آلاف السنين أصبحت عرضة للهجوم.

ومما لا شك فيه أن تغير المناخ هو أخطر تهديد لرفاه أبناء شعبي وسبل رزقهم وأمنهم على نحو عام. إنه مسألة بقاء في عصرنا. وتنميتنا المستدامة تهددها الآثار الضارة لانبعاثات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي بصورة مفرطة، التي تسمم محاصيلنا

ثانياً، اتخذنا خطوات هامة في مجال المحافظة على أراضينا المحدودة ونظمنا الإيكولوجية البحرية الهشة من خلال مبادرة عنوانها تحدي ميكرونيزيا. وقد اتخذنا هذه المبادرة لأن دولتنا تتكون من العديد من الجزر المرجانية المنخفضة. إن شعبنا يستخدم الأرض والبحر بطريقة رشيدة، ويعمل مع البيئة لإعالتنا جميعاً. وكما تقول ديباجة دستورنا،

”البحار تجمعنا، ولا تفصل بيننا، جزرنا تمدنا بأسباب الحياة، دولتنا الجزرية تجعلنا أكبر وتجعلنا أقوى... لم يشرّد أسلافنا الذين بنوا منازلهم على هذه الجزر شعباً آخر. نحن، الذين لا نزال على قيد الحياة، لا نريد وطناً آخر غير هذا“.

ثالثاً، اعتمدنا في الآونة الأخيرة سياسة وطنية تهدف إلى كفاءة إمدادات مستدامة من الطاقة وسياسة تتعلق بالطاقة السليمة بيئياً. ومن الناحية التاريخية، استوردت ولايات ميكرونيزيا الموحدة كل احتياجاتها من الطاقة في شكل الوقود الأحفوري. وقد بدأنا في الحد من اعتمادنا على الوقود الأحفوري. وهناك بالفعل عدد من مشاريع الطاقة المتجددة التي تعمل في كثير من أنحاء بلدي، بفضل مساعدة شركائنا في التنمية الأسخياء. وحدد بلدي أهدافاً طموحة للغاية في هذا الصدد.

ومن أجل الاستمرار في تنفيذ سياساتنا الإنمائية الوطنية، ندعو الجهات المانحة الرئيسية إلى الوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى المناقشة في لجنة الخبراء الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة. كما أن المساعدة التقنية كعنصر من عناصر المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية، ولا سيما في شكل عمليات نقل التكنولوجيا الملائمة ومبادرات بناء القدرات.

ندعو إلى وضع هدف لتحقيق التنمية المستدامة بشأن سلامة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على التكيف. وفي المقابل، ينبغي أن نتوقع تخصيص حصة أكبر من الفوائد التي نجنحها من محيطات العالم. واسمحوا لي أن أشدد على الدور المحوري الذي يتعين أن تضطلع به الإدارة الفعالة لجميع مصائد الأسماك في الإدارة المستدامة. يهدد الصيد العرضي، والصيد العرضي المرتجع على وجه الخصوص، الإدارة الفعالة لمصائد الأسماك. هذه مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالحفظ، بسبب إهدار موارد حية قيمة. وعلاوة على ذلك، فإنها تهدد أمننا الغذائي واحتياجاتنا الغذائية.

وبالمثل، نتفق على أن من الضروري إدماج الهدف المتمثل في توفير الطاقة المستدامة للجميع في الأهداف التنموية المستدامة التي هي قيد المناقشة هنا في نيويورك. يضع الانتقال إلى استخدام الطاقة المستدامة عبئاً مالياً كبيراً على حساباتنا القومية. وإنني أثنى على تونغاً لقيادة مستودع البيانات الإقليمي من أجل الطاقة المستدامة للجميع في منطقة المحيط الهادئ.

وتتطلع ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى التعاون الاقتصادي والدعم من جانب المجتمع الدولي. وبمواردنا المحدودة، اضطلعنا ببعض المبادرات الجريئة.

أولاً، نحن نعمل على الصعيد الوطني في إطار إدارة متكاملة لمخاطر الكوارث وسياسة متعلقة بتغير المناخ تراعي تعميم تغير المناخ في العمليات الأولية لصنع القرار الحكومي والاقتصادي. تشدد هذه السياسة بشكل خاص على تعزيز تطبيق المعارف التقليدية وممارسات الحفظ القديمة، التي يهددها ارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات والآثار الأخرى للزيادة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة التشريعية صدقت في الآونة الأخيرة على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو. وسوف نقدم قريباً صك التصديق.

بالبشر التابعة للأمم المتحدة بجميع أشكالها في ميكرونيزيا. إن المأساة المستمرة الناجمة عن الاتجار بالبشر تتطلب منحها أولوية وأن يتصدى لها المجتمع الدولي بأسره.

سوف يتشكل جدول أعمال التنمية في العالم من خلال إطلاق أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥. سوف تؤثر العديد من العمليات في اختيار هذه الأهداف ورصدها. ومن بين هذه العمليات عمل لجنة التنمية المستدامة، التي حل محلها الآن المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ولا أعالي إذ أشدد على أهمية المنتدى الجديد، الذي سيتولى رصد تنفيذ التزامات التنمية المستدامة. هذه الالتزامات منصوص عليها في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨).

ويتمثل الحدث الثاني الذي سيشكل خطة التنمية المستدامة في اعتماد معاهدة شاملة بشأن تغير المناخ على النحو المتوقع في عام ٢٠١٥. ولذلك الغرض، فإننا نؤيد التزامات طموحة وملزمة بشأنها. ثالثاً، تتواصل الآن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في آييا، بساموا. وتثني ميكرونيزيا والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى على تحديد النوايا الحسنة للمجتمع الدولي فضلاً عن الاستعداد لمساعدة بلداننا في التصدي لأولوياتنا والتحديات التي تواجهها.

رابعاً، أود أيضاً أن أثنى على الأمين العام، على ما تحلى به من رؤية ثاقبة، وعلى الدعم الذي يقدمه فيما يتعلق بطائفة واسعة من المسائل الحاسمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتساعد دعوته إلى عقد مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ في العام القادم، بالإضافة إلى تركيزه على المواضيع المتعلقة بتغير المناخ على توليد الزخم السياسي اللازم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتي ستوجه جميع أصحاب المصلحة.

يجب أن تكون التنمية المستدامة مدعومة بجميع ركائزها - لا الشواغل الاقتصادية والبيئية فحسب، بل والاعتبارات الاجتماعية. إن شعبنا هو أكثر أصولنا ضعفاً. ولذلك، فإننا نضمم نمجاً يشمل جميع أبناء شعبنا، مع إيلاء اهتمام خاص لظروف المرأة والشباب والمسنين والمعوقين. يجب إدماج النهوض بهم في مناقشتنا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا تزال الأمراض غير المعدية مثل السكري وأمراض القلب والكلى تشكل تحدياً. ويجب علينا التصدي لها من خلال أهداف التنمية المستدامة. هذه أزمة على الصعيد العالمي، تتطلب حلاً عالمياً. وإذا لم تتم السيطرة عليها، يمكن أن تقوض التنمية المستدامة وتسبب تدهور نوعية حياة شعوبنا.

نحن نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية (A/68/PV.3) الذي عقد قبل يومين. بمرتني الإنجازات التي حققها المتكلمين، والقيادة المهمة في هذا المحفل. ونحن نؤيد الوثيقة الختامية (القرار ٦٨/٣) للاجتماع الرفيع المستوى. تعطي ولايات ميكرونيزيا الموحدة أولوية عليا لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة من أجل تنميتنا الاجتماعية - الاقتصادية، ولا سيما في مجالات الصحة، والتعليم عن بعد والإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية. ونحن نشكر البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي على المساعدة التي قدمها لتحسين نظمنا للاتصالات السلكية واللاسلكية وتمكين بلدنا من الحصول على الألياف الضوئية. ونرحب أيضاً بالتعاون والدعم المقدم من الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومن شركائنا في التنمية.

ولا يزال الاتجار بالبشر جريمة خطيرة، تؤثر على جميع الدول وتسبب في بؤس إنساني لا يوصف وفي ضرر اقتصادي. إن بلدي يجاهد من أجل حماية سكانه من هذه الآفة. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل وقف الاتجار بالبشر، ونأمل في تنفيذ حملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد إمانويل موري، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة ورئيس حكومتها، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

ونسلم بالدور المحوري الذي تضطلع به البيانات الموثوقة في عملية التخطيط الحكومي، علاوة على الحاجة الماسة إلى بناء القدرات، الذي يجب أن يتماشى مع تغيرات ديناميات الحوكمة في الساحة الدولية. ويسهم الموقع النائي لجزرنا، ومحدودية القدرات الوطنية والمتطلبات المعقدة للأمم المتحدة، في جعل جهودنا الإنمائية أكثر صعوبة وتكلفة. وعليه، فإننا نتطلع إلى تقديم المساعدة العاجلة لبلداننا من قبل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد آرياس (إسبانيا).

وفي الختام، أود أن أعرب عن مشاعر التعاطف والتضامن مع تلك الشعوب التي تواجه تهديدات مباشرة لبقائها على قيد الحياة في جميع أنحاء العالم. وأشعر بالحزن الشديد لقتل الأبرياء، وخصوصا النساء والأطفال، في سوريا وفي أماكن أخرى. ونحن في جزرنا المسالمة ندين العنف. ولكن ما الذي تستطيع أن تفعله دولة جزرية صغيرة نائية في المحيط الهادئ؟ وماذا يستطيع أي بلد من البلدان - كبيرا كان أم صغيرا - أن يفعل؟ والإجابة عن هذا السؤال - كما نرى - لا يمكن أن نجدها إلا في إطار منظمنا هذه. فقد بات العالم الذي نعيش مترابطا على نحو وثيق، ولم يعد يسمح بأن نقف جانبا في الوقت الذي تتحول فيه الصراعات الداخلية التي لا تنتهي على مدى أجيال إلى كراهية شديدة وسفك للدماء. ونحن جميعا أصحاب مصلحة. ويجب علينا وضع حد لأعمال القتل العبيثية الجارية في جميع أنحاء العالم. وأدعو هذه المنظمة إلى أعمال إرادتها الجماعية في السعي إلى تحقيق المثل العليا المجسدة في الميثاق. وإني على يقين بإمكانية تحقيق ذلك الهدف. ويتمثل المستقبل الذي نصبو إليه في تحقيق السلام الدائم والرخاء في جميع أنحاء العالم.